



قسم العلاقات الدولية

إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية - الجزائر نموذجا -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:

علي لراي

من إعداد الطالبة:

سهيلة لحباس

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الانتساب	لقب واسم الأستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د.عامر ناصر
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. علي لراي
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د.حميد راهي

السنة الجامعية: 2021م-2022م الموافق ل 1442هـ-1443هـ

فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي
أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

سورة النمل (19)

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وآخر الذي وهبني التوفيق والسداد وأعانني على
انجاز هذه المذكرة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف علي لراي لما قدمه لي من
نصائح وتوجيهات علمية مفيدة ودعم معنوي.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة

لكم مني فائق التقدير والاحترام.

سهيلة لحباس

إهداء

أهدي ثمرة عملي وجهدي

إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة، وأبي أمد الله في أعمارهما
إلى سندي في الحياة أختي الغالية وإخوتي وبنات أختي
إلى أحبتي وكل من شجعني وساعدني على إتمام هذا العمل.

سهيلة لحباس

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية

المطلب الأول: مفهوم التنمية والاقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الربعية.

المبحث الثاني: جيوسياسة الدول العربية النفطية

المطلب الأول: خصائص ومميزات الدولة العربية النفطية

المطلب الثاني: الدولة العربية النفطية وإشكالية التنمية

الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الفعالية والإخفاق

المبحث الأول: الخيارات التنموية في الجزائر

المطلب الأول: التجربة النموية في ظل الخيار الإشتراكي

المطلب الثاني: تجربة إقتصاد السوق بين الواقع والتطبيق

المبحث الثاني: النظام السياسي وأثره على مسار التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: مظاهر الدولة الربعية في الجزائر.

الفصل الثالث: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الفرص والقيود

المبحث الأول: معوقات وتحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التهديدات الإقليمية و التنافس الدولي.

المطلب الأول: تقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التهديدات الإقليمية.

المطلب الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية الجزائرية في ظل التنافس الدولي.

خاتمة

المقدمة

تعتبر الدراسات التنموية أحد المواضيع التي تشغل اهتمام الدارسين الأكاديميين و صناع القرار في العلاقات الدولية. إذ تعد التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية في أجندة المصالح الإستراتيجية القومية لأي دولة، والتي تتطلب وعي كبير و كفاءة سيكولوجية و مؤسساتية تعمل على استثمار كافة الموارد المتاحة في يد الدولة إلى إنتاج و أداء فعال على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي. ولعل أن هذه الأهداف هي ما تميزت به الخطى التنموية في الدولة العربية النفطية لما لها من أهمية جيوسياسية، جغرافية، مادية و بشرية تميزها عن العديد من الدول التي أحرزت تقدماً اقتصادياً و تسمح لها أن تكون من بينها. لكن المعروف أن إقتصاديات الدول العربية النفطية أغلبها ريعية تعتمد في دخلها القومي و ناتجها المحلي على الريع الخارجي و خاصة الريع النفطي. ولعل أن الإعتماد المفرط على هذا الأخير أبرز مدى تجذر الثقافة اليعية في المجتمعات العربية.

تسعى الدول العربية النفطية عامة و الجزائر خاصة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال كم من المشاريع التنموية الضخمة الممولة بفضل المداخيل المالية الهائلة للريع النفطي. تبرز مدى نجاعة أو فشل الخيارات الاقتصادية و السياسة لصناع القرار و المؤسسات الفاعلة.

تعد الدول العربية النفطية عامة و الجزائر من أبرز مصدري النفط و الغاز في العالم لما تحتويه من احتياطي نفط يشكل أكثر من نصف الإحتياطي العالمي، بالإضافة إلى خصائصها و مميزات الجيوسياسية التي تسمح لها بالحقاق بركب الدول المتقدمة و لما لا تبوأ العالمية. مجمل هاته العوامل جعلتها من الأهداف المعلنة و الخفية على حسب الحاجة في استراتيجيات القوى الإستهلاكية و الشركات المتعددة الجنسيات مدفوعة بقيم الشراكة الليبرالية للنظام الدولي الجديد كشكل من أشكال التبعية الجديدة بعدما ما خلفه الإستعمار التقليدي من موروث تابع. الأمر الذي جعل من النفط العربي مصدر للصراع الدولي (الثورات العربية) و النزاعات الداخلية بين السلطة و الشعب.

يجدر بالذكر أن مجمل العوامل الآتية الذكر ساهمت في تحول نعمة النفط إلى نقمة على مسار التنمية في الدول العربية النفطية و هو ما تلميه أبجديات نظرية الدولة اليعية حول جدلية العلاقة بين الدولة، النفط و التنمية. جعل هذه الأخيرة مستعصية التحقيق بسبب انتشار السلوكيات السلبية للريع في هذه الدول من خلال احتكار الثروة من طرف القلة الحاكمة ما يعني مركزية السلطة و القوة السياسية و الاقتصادية، ينتج عنه تغييب للفواعل التي تساهم في الإنتاج ما يخلق عدة أزمات سياسية و اقتصادية. و هو الحال الذي يجعلنا ندرس مجمل المتغيرات كالديمقراطية، الفساد، النفط، التنمية و المجتمع في نموذج الجزائر. حيث عرفت الجزائر منذ 1962 بحكم أنها دولة ناشئة، العديد

من التغييرات الهيكلية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الدولية، أثرت على عملية التنمية برمتها.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية_الجزائر نموذجاً_ في كونها من أهم القضايا المركزية والجوهرية في الساحة الدولية في الوقت الراهن. نظراً أنها تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعد من المناطق الإستراتيجية بالنسبة للعالم ولما تتميز به من خصائص قوة . وما يحيط بها من تهديدات أمنية لا تماثلية، محلية، إقليمية ودولية. لذلك فإن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية يعد العامل الأساسي لتجسيد الاستقرار الداخلي للدولة ما يكفل لها الدفاع عن أمنها الحدودي والإقليمي وتحسين مكانتها الدولية فضلاً عن إعادة بعث تنافسيتها و تفعيل آليات قوتها لترجمة أهدافها الإستراتيجية في الساحة الدولية.

2. مبررات اختيار الموضوع:

(أ) المبررات الموضوعية:

تندرج الدراسة العلمية ضمن المواضيع التي تبني عماد الدولة محلياً وتعطيها القدرة على ترجمة محددات قوتها على أرض الواقع من أجل كسب القدرة على التأثير وكسب النفوذ خارجياً. الأمر الذي يدفعنا إلى تقديم رؤية تفسيرية وتحليلية لمفهوم التنمية الاقتصادية في الدولة العربية النفطية بالتركيز على نموذج الجزائر. ومحاولة تقصي الإشكال الحاصل في خضم هذه العملية التنموية، بتحليل العلاقة بين الدولة، الريع النفطي والتنمية.

(ب) المبررات الذاتية:

تنطلق من الميولات الشخصية في المواضيع ذات الصلة بالدراسات التنموية والإستراتيجية، لاسيما إصلاح الواقع العربي والجزائري للنهوض بمكانته التي تليق بما تمتلكه من محددات قوة كامنة. فضلاً عن إنتماءه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأحد الفضاءات الجيوسياسية التي ينتهي إليها الباحث.

3. الدراسات السابقة:

يقتضي تحليل وتفكيك الدراسة العلمية الإعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي ركزت و اهتمت بموضوع إشكالية التنمية الإقتصادية في الدول العربية النفطية_ الجزائر نموذجاً، أبرزها مايلي:

❖ كتاب "Economie De l'industrialisation à patir des ressources naturelles(I.B.R)" الصادر

في 1989 لمؤلفه " عبد القادر سيد أحمد" الذي لخص تجارب الإقتصاديات للإنتاجية و القائمة على إستغلال الموارد الطبيعية و عرف على أنه اول من تكلم حول بناء نموذج إقتصادي خاص بالدول الريعية و القائم على تغيير هيكل في بنية القطاع الإنتاجي . اعتمدنا على هذا المؤلف في إطار فهم بنية الإقتصاديات الريعية و الآثار المترتبة عنه فبالرغم من كونه تحدث عن اساسيات الإقتصادات القائمة على ريع الموارد الطبيعية إلا أنه لم يركز على الجزائر موضوع اهتمامنا.

❖ كتاب "La crise du régime rentier : Essai sur une algérie qui stagne" الصادر في 2017

لمؤلفه سمير بلال أبرز من خلاله الخلل المؤسساتي في الجزائر و دور الدولة اللامحدود في الاقتصاد من خلال دراسة تحليلية لطبيعة المؤسسات و الأوضاع الاقتصادية و السياسية خاصة في فترة التسعينات.

تركز هذه الدراسة على الشق المؤسساتي الإقتصادي و السياسي كنوع من الأزمات الداخلية. في حين أن القيمة المضافة لدراستنا تشمل الجمع بين الجانب الإقتصادي و السياسي و الدولي في مدى تأثيره على أداء الجزائر إقليمياً و دولياً و اعتبار أزمة الدولة الريعية مصدر تهديد أمني غاية في الخطورة لم يتم الإهتمام به بالشكل اللائق بعد.

❖ مقال " The Patterns and Problems of Economic Devloppment in Rentier States

"The Case of Iran" للإيراني حسين مهداوي تميز هذا المقال بتحديد العلاقة بين الاقتصاد الريعي و انتشار السلوكيات الريعية في الدولة النفطية خاصة على اساس دراسة عن حالة إيران في عهد الشاه، تبرز العى السياسي للنظام في الإستغلال اللأخلاقى للعوائد الريعية و كونها المساهم الأساسي في الفساد و الإستبداد، حيث تكون الدولة أكثر عرضة للمعارضة الشعبية بموجب هامش من الثروة توزع على المجتمع.

اعتمدنا هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين السياسي و الإقتصادي و تحليل المتغيرات التي تندرج برعية الدولة الجزائرية و إشكال التنمية الحاصل بها. باعتبار أن إشكالية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون إقتصادية فقط دون خلفيات سياسية، و أن الإقتصاد و السياسة وجهان لعملة واحدة. فضلا عن كون السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية للدولة و عليه فإن مدى فاعلية الدولة على المستوى الخارجي يعتمد على قدرة الدولة على ترجمة مقدرات قوتها على المستوى المحلي فترسيخ التنمية الاقتصادية يعد عاملا محفزا لديناميكية تفاعلات الدولة خارجيا حتى في ظل إحاطتها بتهديدات إقليمية و دولية تلعب دور المؤثر و الضاغط على مسار التنمية.

4. إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية_الجزائر نموذجًا ، في سياق التحولات الدولية و الدولة الربعية، فضلا عن سعي الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية عن طريق عدة مشاريع تنموية لم تحقق المستوى المطلوب. و عليه يمكن طرح الإشكالية البحثية التالية: كيف يؤثر الاقتصاد الربعي على مسار التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

5. الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

- فيما تكمن الأهمية الإستراتيجية للنفط في اقتصاديات الدول العربية النفطية و الجزائر؟
- ما هي الأدوار التي تلعبها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية؟
- كيف نقيم مسار التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل التهديدات الإقليمية و التنافس الدولي؟

6. الفرضيات:

إنطلاقا من إشكالية البحث التي تتمحور حول إشكالية التنمية الإقتصادية في الدول العربية النفطية_الجزائر نموذجًا و بناء على التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- كلما كان التركيز على العوائد الربعية مبالغ فيه و أساس تمويل المشاريع التنموية و تسريع وتيرتها، أصبحت الدولة أكثر عرضة للأزمات السياسية و الإقتصادية بفعل تأثيرها بتذبذب أسعار النفط.

- أن بنية النظام الدولي و تفاعلات الوحدات السياسية فيه تلعب دور الضاغط و تؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

7. مجال الدراسة: تشغل حدود الإشكالية المجالات التالية:

- المجال المكاني: تركز الدراسة على الدول العربية النفطية بالتخصص في الجزائر الواقعة ضمن إقليم دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ذات الموقع الإستراتيجي و المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

- المجال الزمني: تركز الدراسة على تحليل عام يبدأ من فترة الإستقلال حيث ان إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر لا يمكن تحديدها أسبابها بدراسة فترة على حساب فترة أخرى.

8. الإطار النظري و الإقترابات:

إعتمدنا في إطار تحليل و دراسة إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية على التداخل بين ثلاث نظريات تخدم الموضوع:

- نظرية الدولة الربعية:

ركزنا على نظرية الدولة الربعية من أجل:

1. دراسة و تحليل بنية الدولة العربية النفطية،
2. على ماذا تعتمد في تمويل مشاريعها التنموية،
3. كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية في هاته الدول؟
4. بالإضافة إلى تفسير أسباب نجاح أو فشل التجارب التنموية.
5. و كل هذا بإعطاء لمحة عامة عن الدول العربية النفطية، و التركيز على الجزائر.

- نظرية التبعية:

تناولنا نظرية التبعية في تحليل حقيقة العلاقات القائمة بين فواعل النسق الدولي و الدول العربية النفطية عامة و الجزائر خاصة، فضلا عن تقصي حقيقة استراتيجيات القوى الفاعلة في النسق الدولي تجاه الدول العربية الغنية بالموارد أو بالتحديد المصدرة للنفط. و كيف تأثر هذه العوامل على مسار التنمية الاقتصادية في هاته الدول.

- اقتراب نقمة الموارد:

جاء الإعتماد على هذا الإقتراب لخدمة الموضوع من ناحية دراسة أسباب تحول نقمة الموارد إلى نقمة في العديد من الدول العربية النفطية والريعية وخاصة الجزائر، وتقييم المخاطر مع طرح البدائل الممكنة.

9. مناهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة العلمية، يقتضي إتباع مجموعة من المناهج تتناسب مع موضوع الدراسة على النحو التالي :

- المنهج التاريخي: يعتمد المنهج التاريخي على تتبع الأحداث المحورية التي ساهمت في بلورة و تحديد مسار و معالم التنمية الإقتصادية في الجزائر. فضلا عن، تقصي الأسباب التي أثرو لازالت تؤثر على عملية التنمية في الجزائر سواء بالسلب أو بالإيجاب.
 - المنهج الوصفي: يهدف المنهج الوصفي إلى وصف موضوع الدراسة وصفا دقيقا لكشف جميع جوانب المشكلة البحثية. يمكننا الإعتماد على المنهج الوصفي في تحليل و تفسير مختلف الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تحقيق التنمية الإقتصادية و تقييم مدى نجاعتها أو فشلها و ماهية الأسباب وراء النتائج المحققة.
10. تقسيم الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية البحثية و الفرضيات المطروحة، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية في الدول العربية النفطية، من خلال التأسيس المفاهيمي لمتغيرات الدراسة و إعطاء لمحة عن خصائص اقتصادات الدول العربية النفطية و دور النفط في التنمية الاقتصادية للدول الريعية العربية أو الدول العربية النفطية و مدى تأثير على العملية التنموية برمتها من خلال تداخله مع معطيات الدولة الريعية.
- تم التركيز في الفصل الثاني على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر بدراسة الخيارات التنموية التي مرت بها و نقد و تقييم دور الدولة في تحقيق التنمية فضلا عن دور العوامل الداخلية و الخارجية.

- أما في الفصل الثالث فتم إستنتاج المعوقات و التحديات التي تواجه التنمية الجزائرية فضلا عن تقييم الفرص و القيود في ظل تنامي التهديدات الإقليمية و التنافس الدولي.
- في حين خصص الجزء الأخير من الدراسة لأهم النتائج التي خلص إليها البحث.

الفصل الأول:
مقاربة مفاهيمية
للتنمية
الاقتصادية في
الدول العربية
النفطية

يعد موضوع التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية من المواضيع التي تشغل اهتمام الباحثين الأكاديميين وصناع القرار. لما له من أهمية في تقدم الدولة وكفاءة قراراتها فضلا عن فاعلية أداءها محليا وتحسن مكانتها التنافسية في الساحة الإقليمية والدولية. ولعل أن هذه الأهداف هي ما تميزت به الخطى التنموية في الدولة العربية النفطية لما لها من أهمية جيوسياسية، جغرافية، مادية وبشرية تميزها عن العديد من الدول التي أحرزت تقدما اقتصاديا، وتسمح لها أن تكون من بينها.

مما هو معروف في الكثير من الأدبيات العربية والغربية أن إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية لطالما ارتبطت بمفهوم الدولة الريعية. هذا الأخير يشمل عدة متغيرات متداخلة ومتشابكة أبرزها علاقة الدولة بالمجتمع، الفساد والتنمية، فضلا عن لعنة الموارد ونظرية البحث عن الريع، تشرح أسباب نجاعة أو فشل التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتبار أن غالبيتها تعتمد في إجمالي ناتجها المحلي ودخلها القومي على المواد الأولية أهمها النفط والغاز، والريع الخارجية. الأمر الذي جعلها تتأثر بطريقة مباشرة بالأزمات المالية والإقتصادية العالمية والمتعلقة بأسعار النفط.

يعتبر النفط مورد إستراتيجي وسياسي أكثر مما هو إقتصادي وتجاري. حيث تشمل الدول العربية على احتياطي معتبر يشكل أكثر من نصف الإحتياطي العالمي بتقدير 57.2%. فضلا عن نوعيته الخفيفة الخالية من الشوائب والأقل تكلفة في الاستخراج والنقل. الأمر الذي يجعل من المنطقة محط أطماع واستثمارات الدول المستهلكة والشركات المتعددة الجنسيات. وهو الذي جعلها في اعتماد متزايد على التجارة الخارجية يجعلها تعيش في رفاه مؤقت في فترات الطفرات النفطية وأزمات حادة في فترات انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية تبرهن للعيان أنها تعاني عجز مزمن في الميزانية ومأزق بنيوي نظامي في تثبيت تسيير البنية الاقتصادية، تندد بالإختلالات الهيكلية للنظام الريعي.

علاقة التنمية بالنفط في الدول العربية النفطية هي علاقة معقدة متعددة الجوانب. فهي تشمل على جانب إيجابي يتمثل في كون مداخيل النفط مصدر مهم في دعم عجلة التنمية للحاق بركب الدول المتقدمة وتسريع وتيرة تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. لكن دور المؤسسات في تسيير هذه الثروة يعد الأساسي في ترسيخ الأثر الإيجابي لعلاقة النفط بالتنمية. إذ أن العديد من الدراسات في هذا الموضوع تجد أن الدول العربية النفطية عادة ماتخلط بين مفهوم النمو والتنمية وعادة ما تكون

السياسة المالية ملازمة للدورة الاقتصادية بفعل احتكار الثروة بيد القلة وإعادة توزيع هامش منها بما يكفل الولاء المجتمعي. حيث يتمثل دور الدولة العربية النفطية أو الريعية في إعداد برامج إنفاق عامة لسد الفجوات التنموية بما يسمى بسياسيات شراء السلم الاجتماعي الأمر الذي نتج عنه زيادة في نسب البطالة التي أصبحت بدورها مقنعة.

➤ المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية

➤ المطلب الأول : مفهوم التنمية و التنمية الاقتصادية

يعد موضوع التنمية محل اهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين و السياسيين لما له من أهمية في بيان مكانة الدولة محليا وإقليميا و دوليا، و فعالية الخيارات السياسية و الإقتصادية لصناع القرار. إذ برز هذا المفهوم مع نهاية الحرب العالمية الثانية و يعد « آدم سميث » أول اقتصادي متخصص في التنمية صاحب كتاب « ثروة الأمم » الذي نشر عام 1776¹. شهد مفهوم التنمية عدة تطورات على مر الأحداث التاريخية و المحورية في العلاقات الدولية ، لذلك لا بد من التأصيل المفاهيمي لعدة مصطلحات متداخلة كالتنمية و النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و التنمية الإقتصادية المستدامة. و هو ما سنحاول تبسيطه من خلال الربط بين هاته المفاهيم فيما يلي:

• الفرق بين النمو و التنمية:

لم يكن مصطلح التنمية أو التطور معروفا حيث لقي رواجا من خلال كتابات كل من (سبنسر) و (داروين) في علم البيولوجيا، و هي تختلف عن مجرد تغيير و تعني النمو أو الكشف عن الميزات الموجودة. فكرة التنمية تنطبق على المجتمعات الإنسانية و البشرية ما يخص ثقافتهم و علومهم لتحلي الموضوع بهوية تتميز بالإستمرارية من خلال التغيير. و هذا ما ينسب للداروينية ما لم نعتبر موضوع الطبيعة الحيوية من المواضيع التي تبقى على حالها خلال تغيراته. مثال ذلك أن ننتقل من اليونان عبر روما و العصور الوسطى مروراً إلى الحضارات الحديثة مع الحفاظ على نتائج التاريخ². مما يعني أن مصطلح التنمية في الأصل من العلوم الطبيعية تم إسقاطه في ميدان العلوم الاجتماعية عامة و السياسية خاصة، المعروف أن مخبره التاريخ و التجارب التاريخية. وهذا لسهولة القياس و توضيح الفهم.

ورد في هذا المفهوم أن الظواهر الإجتماعية بين النمو و التنمية تتشارك نفس ميزات و خصائص الظواهر الطبيعية، من خلال ثلاث متغيرات أساسية (الهوية الثابتة للمجتمعات و الطبيعة، متغير

¹ - د. صديقي أحمد، "النفط و مستقبل تمويل التنمية في الدول العربية"، مجلة الحقيقة، ع 30، (الجزائر، جامعة أدرار)، ص 208.

² - Dictionary of political economy, R.H.M Inglis (New York, The Palgrave Macmillan Press, Vol 3, 1899), Political Economy, P.611.

الإستمرارية أو الديناميكية و متغير التغيير). هذه الظواهر تتميز بالهوية الثابتة و التي تضمن إستمراريتها من خلال التغيير و استثمار التجارب السابقة و الموارد المتاحة بطريقة عقلانية لضمان البقاء. و هذا ما يتلخص في التوجه الواقعي للعلاقات الدولية الذي يعتبر الدولة المتغير الأساسي الوحيد الذي يعظم قوته من خلال بيان دور العوامل السيكولوجية لصناع القرار في تحقيق المصلحة القومية من خلال استثمار كافة الموارد المتاحة من أجل ضمان الاستقرار و التوازن و التنمية على المستوى المحلي فضلا عن التأثير بالقوة لكسب النفوذ و ذلك لضمان البقاء و الإستمرارية في بيئة من الفوضى و صراعات المصالح. بالإضافة إلى توظيف التعاون و التنافس لتخفيف حدة الفوضى الدولية من خلال المتغير الوسيط ألا و هو المنظمات الدولية لتسهيل عملية الإعتماد المتبادل.

بالرغم من أن التنمية و النمو لا يكادان يختلفان إلا في جزئيات صغيرة، إلا أن بعض الإقتصاديين يفرقون بينهما في جوانب عديدة. حيث تؤكد (Mrs Hicks) بأن التنمية تشير إلى الدول النامية و النمو يشير إلى الدول المتقدمة، كما يفرق (Schumpeter) بين الإثنين بقوله أن التنمية هي تغيير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة، بينما أن النمو هو تغيير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الإدخار و في السكان.¹ نستطيع القول بأن كلا التعريفين السابقين يميزان بين النمو و التنمية، حسب متطلبات الريادة و المعايير المتفق عليها في تقدير مكانة الدولة و قياس درجة تقدمها أو تخلفها. حيث تعنى التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث أو السائرة في طريق النمو التي يستوجب عليها أن تسعى لإستثمار الإيرادات و الموارد المتاحة لتحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي فضلا عن الإكتفاء الذاتي و الرفاه الاجتماعي. ما يعتبر تغيير فجائي يتحقق نتيجة لجهود مبذولة من طرف صناع القرار و مخططات مدروسة بالإضافة إلى عمل منتج. و كل هذا يستوفي سيادة معايير النزاهة و الشفافية. هذه الأخيرة تعبر عن الاستقرار الذي ينتج عنه حالة من التنمية المؤقتة في حال ما لم يتم استثمار النمو اللاحق و كافة المتغيرات السابقة الذكر بوتيرة منتظمة و ديناميكية.

هنا نلاحظ أن النمو الاقتصادي، بصفته تغيير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل، يلعب دور مزدوج. الأول أنه يخص الدول المتقدمة التي سبق و حققت تنمية و تسعى للحفاظ على دوام الحال و الاستقرار. و الثاني يخص الدول المتخلفة في ضرورة الجمع بين الاستثمار، النمو، الاستقرار لتحقيق التنمية و من ثم العمل على الجزء الثاني الخاص بالحفاظ على استمراريتها.

يجدر بالذكر أن تطور مفهوم التنمية خلال عقد الأربعينيات و الخمسينيات، كان يعبر عن ارتفاع مستوى دخل الأفراد، حيث شكلت مفهوما مرادفا للنمو الاقتصادي. لكن خلال الستينات تغير هذا

¹-N.KUMAR and R.Mittal, *Economic Development and Planing*, , (New Delhi, India, Anmol publications, First edition, 2002), PP 3-4.

المفهوم فأصبح يعبر عن الزيادة السنوية في الناتج المحلي بحيث يكون أعلى من معدل عدد السكان. أما في عقد السبعينات أصبحت تعرف على أنها العملية التي من خلالها يتم تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة. إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل بالعدل لصالح الفقراء.¹

غير أنه خلال عقد منتصف السبعينات شهدت الدول النامية توسعا في الواردات، أثر سلبا على ميزان المدفوعات ولم يكن بالإمكان تمويل فجوة الواردات إلا عبر الإقتراض الخارجي مما أدى إلى الإغراق في المديونية.² إذ دفعها الوفاء بالتزامات الدين إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية. ونتيجة لذلك أصبح من الضروري أن يعكس مفهوم التنمية عدة أبعاد من بينها البعد البشري، من خلال تعميق الاهتمام بالتنمية المستدامة.

كما يميز (J.Walinsky)، في كتابه الموسوم "التخطيط والتنفيذ في التنمية الاقتصادية" بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيقول: "التنمية الاقتصادية بالنسبة للإقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان." فالنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو مهم لها، إلا أنه وإن كان أساسيا إنه ليس مرادفا تماما ولا يكفي وحده لتحقيقها... أن التنمية بالنسبة للدول النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء كثيرة أخرى، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا، والقضاء على الجوع والقدارة والمرض، ونشر العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتحرر من الإعتماد على إنتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة، وتطوير الصناعة، وتنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها، وتحقيق الإستقلال الاقتصادي القومي، وزيادة شهرة واحترام الدولة في الخارج، وما شابه ذلك.³ بتعبير آخر يرتبط هذا المفهوم بكون التنمية الاقتصادية عملية شاملة لا يمكن أن تحقق دون ترسيخ الإستقلال السياسي التام من خلال التخلص من قيود التبعية واستثمار قيم العمل في الخروج من الإقتصادات العقيمة أو الريعية إلى اقتصاد منتج ومتنوع الذي يتحقق بدوره من خلال بيان دور المؤسسات الجيد، بالإضافة إلى تطوير دبلوماسية الدولة ومكانتها في كافة المجالات.

¹- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: التنمية الاقتصادية، (منشورات كلية التجارة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000)، ص 23.

²- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: "الاقتصاد الدولي"، (القاهرة، الدار الجامعية للنشر)، ص 330.

³- "دروس في التخطيط والتنمية الاقتصادية"، بحث مقدم في: الدورة العربية حول دور النقابات في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، (الجزائر من 2 إلى 21 جوان 1979)، ص 13.

• مفهوم التنمية الاقتصادية:

تنبثق أهمية تحديد مفهوم التنمية بجانبها الاقتصادي والاجتماعي، من علاقتها العضوية بطبيعة التطور السياسي والإقتصادي والاجتماعي السابق والجاري واللاحق. فضلا عن نمط التنمية المنتهج لمحتوى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأسس استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتوفرة وتعبيره عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية، وتأثيره المباشر وغير المباشر على مستوى حياة ومعيشة الجماهير الشعبية الواسعة، إضافة إلى ارتباطه الوثيق بمضمون واتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية عامة والعربية النفطية خاصة. إذ تشير التنمية الاقتصادية إلى معنيين، الأول يتعلق بنمو أو تطور أشكال جديدة من المنظمات الإنتاجية مع مواكبة الرغبات الجديدة، العلاقات الجديدة، قوى جديدة من العلوم العابرة للطبيعة وعلاقات سياسية جديدة. أما المعنى الثاني فيشير إلى تطور النظريات الاقتصادية، والذي يمكن أن يكون أو لا يكون ذو علاقة بالمعنى الأول. لكنها من الأفضل أن تنسب للمفهوم الأول أما الثاني يمكن أن نسميه تطور الاقتصاد.¹

نتيجة لاختلاف التوجهات الفكرية للعديد من الباحثين والمهتمين بمفهوم التنمية الاقتصادية، وخاصة الجدل القائم بين النموذجين الرأسمالي والاشتراكي نذكر بعض التعريفات المختلفة فيما بينها والمكملة لبعضها البعض لاستخلاص تعريف إجرائي ملم بكل متغيرات وشروط التنمية الاقتصادية. حيث يعرفها الاقتصادي الأمريكي المعروف خبير الأمم المتحدة، الدكتور (Gerald Maier) بقوله " أن التنمية الاقتصادية عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن" ويتضمن هذا التعريف ثلاث مؤشرات أساسية هي: استمرارية حركية عملية التنمية، استغراقها لفترة طويلة من الزمن نسبيا و انعكاسها من خلال ارتفاع متواصل للدخل القومي الحقيقي. ويجري الدكتور "ماير" تعديلا على هذا المفهوم عندما يتطرق للتنمية في الدول الفقيرة فيقول: ولقد تصور بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين التنمية بأنها زيادة الناتج القومي نتيجة لتوزيع الموارد المعطلة بشكل أكثر كفاءة من قبل. أي بلوغ حد الإنتاج الأقصى، وأن نقل موقع الإنتاج الأقصى إلى الخارج يعني زيادة العمل ورأس المال والأرض أو تحسين التكنولوجيا. كما نجد كذلك مجموعة من التعاريف التي تعنى بالتنمية ككل إجتماعي قبل ان يكون إقتصادي ونذكر منها تعريف (R.Nursske)² في كتابه "حلول مسائل تكوين رأس المال الثابت في الدول النامية" أن التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية. أما

¹-R.H.M Inglis, Op.cit. P 611.

²- دروس في التخطيط والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 11.

الاقتصادي الأمريكي (David Right)¹ فيبتعد كثيرا عن المفهوم الاقتصادي حين يشير إلى أن العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادي هي غير اقتصادية وغير مادية الطابع، إذ أن الروح نفسها هي التي تقيم الجسد. أما الاقتصادي السويدي (G.Myrdal)² فيشرح التنمية بجملة مكثفة بأنها "التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل".

ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية تعبر عن مجموعة الوسائل والجهود المختلفة، التي من خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي والبشري والتي تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية.³

فضلا عن أنها هي العمل الذي يتم بمقتضاه الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي القيام بالعديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي. كما تعتبر العملية التي يتم من خلالها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانتقال نحو النمو الذاتي.⁴

بالإضافة إلى أن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال تعديلات في هيكل الإنتاج ونوعية المنتجات سواء كانت ملموسة (سلع) أو غير ملموسة (خدمات) والتي ينتج عنها لا محالة زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي يعد جوهرها هو تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي عموما و الإنتاجي خصوصا، كما أنها تشمل مجالات اجتماعية وهيكلية وتنظيمية.⁵ حيث يؤكد البروفيسور (Bonne) أن التنمية الاقتصادية تتطلب وتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.⁶

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لضمان الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فإن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بل تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا وبيئيا وسياسيا في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.⁷ نلاحظ أن كل تعريف من التعاريف السابقة يركز على عدة عوامل أساسية في عملية التنمية أهمها أن

¹ - نفس المرجع، ص 11

² - نفس المرجع، ص 11.

³ - سامي زعباط، "عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، مجلد (2)، عدد خاص، (أفريل، 2018)، ص.ص 258-269.

⁴ - جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، (الأردن، 2010)، ص 65.

⁵ - سامي زعباط، مرجع سابق، ص.ص 258-269.

⁶ - N.KUMAR and R.Mittal, Op.cit. P4.

⁷ - الأستاذ شيبوط سليمان، "اقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية_رؤية مستقبلية_"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، م (2)، ع 20، (جامعة زيان عاشور الجلفة) ص.ص 100-116.

التنمية الاقتصادية عملية تتضمن محتوى سياسي وإجتماعي وإقتصادي معا وأنها موضوع حساس يلتزم عناية بالغة لما له من أثر على الشعوب والمجتمعات قبل كيان الدولة.

من خلال ما سبق نحاول صياغة تعريف إجرائي شامل لكل العناصر المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فنقول أنها ليست عملية إقتصادية وحسب بل شاملة ومعقدة تتميز باستمرارية تفاعل مجمل العوامل السيكولوجية والسياسية والاجتماعية والإقتصادية بالإستفادة من التجارب والأخطاء السابقة، بحس إنتاجي وأكثر تنوعا من خلال نوعية مؤسسات ونظام سياسي يمثلون الأساس و يتحلون بالنزاهة والشفافية. هذه العوامل تكون غالبا سهلة التحقيق بالنسبة للدول المستقلة سياسيا واقتصاديا وتعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية على طريقها الخاصة حسب نموذج يتناسب مع خصوصيات ومميزات مجتمعها. وتكون صعبة على مجمل الدول التي تعاني من تهميش رأس المال المادي، البشري والاجتماعي. لذلك تتطلب إرادة سياسية جادة وثقة عالية في قدرات الدولة بمكوناتها فضلا عن جهود مبدولة ما ينتج عنه دور فعال على المستوى المحلي والإقليمي الدولي. ولا تتوقف العملية هنا بل تستمر ديناميكيتها مع استثمار النمو المسجل في المحافظة على دولة الاكتفاء الذاتي ودوام والاستقرار وكل هذا بعقلانية لإستغلال الموارد المتاحة بطرق تكفل تلبية الرغبات الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة. مايسمى بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

• أبعاد التنمية الاقتصادية: تشمل مايلي:¹

- ✓ البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية: ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.
- ✓ البعد الاجتماعي للإنساني للتنمية: ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدلا للدخل.
- ✓ البعد السياسي: يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والإستقلال الاقتصادي والسياسي.
- ✓ البعد الدولي: يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والإتفاقيات الدولية والنظام العالمي والتكامل الإقليمي. أي التأثير في ميزان القوى الاقتصادية.
- ✓ البعد الجديد للتنمية: والذي ينظر للتنمية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.

¹ - مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، (دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007)، ص 131.

- أهداف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية العديد من الأهداف من بينها:¹
 - 1- زيادة الدخل القومي: يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول المتخلفة اقتصاديا.
 - 2- رفع مستوى المعيشة: ذلك أنه من المتعذر تحقيق ضروريات العيش الكريم دون رفع مستوى المعيشة.
 - 3- تقليل التفاوت في المداخيل و الثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، مرده أنه في كثير من الدول المتخلفة تتركز الثروة في يد الأقلية بينما يتسم الغالبية من المجتمع بالفقر.
 - 4- تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي: وتعني عدم اقتنار الدولة على قطاع واحد من النشاط الاقتصادي كمصدر للدخل القومي لتجنب خطر الأزمات الاقتصادية نتيجة لتقلبات الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل، كما هو الحال في اقتصاديات الدول الريفية العربية النفطية فضلا عن الجزائر.

على الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي:

- ✓ توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار.
- ✓ تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من الامساواة في توزيع الدخل.
- ✓ تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- ✓ السعي لتوفير الأساليب الفعالة و اتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.²

¹ - بوضياف ياسين، "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية"، (الجزائر، جامعة الشلف)، ص.ص 183-

² -موري سمية، بلحاج فارجي، "أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر_ دراسة مقارنة وقياسية"، مجلة إستراتيجية وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع(7)، (جامعة مستغانم، جويلية، 2014)، ص 21.

• أساليب التنمية الاقتصادية:

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها:¹

- ✓ توفير رأس المال الملائم و اللازم للتنمية ماديا و بشريا.
- ✓ أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- ✓ تطوير آليات تخطيط قوة العمل.
- ✓ تطوير آليات الاختيار و التعيين.
- ✓ خلق نظام الحوافز و المكافآت التشجيعية.
- ✓ توفير المناخ الاقتصادي و الإداري المناسب.
- ✓ إعداد و تأهيل اليد العاملة المتخصصة إضافة إلى المهارات و الكفاءة.
- ✓ تزويد القوي العاملة بالمعارف، الخبرات و المهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- ✓ تبسيط الإجراءات و الحد من الروتين.
- ✓ تفعيل مراكز البحث في مجال الإستراتيجية و التنمية الاقتصادية و إشراكها في صنع السياسات العامة.

ختاما لما سبق يمكننا القول أن التنمية تمثل عملية تغيير واسع و واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد و المشاركة بين جهود الحكومة و المواطنين بهدف الإستفادة من كافة الموارد المتاحة سواء المادية أو البشرية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية التي تعبر عن كفاءة النظام السياسي و فعالية السياسات المرسومة و يتم ذلك من خلال أجندة عمل أو إستراتيجية واضحة المعالم تسطر الأهداف التي تعود بالمنافع على مكانة الدولة محليا و دوليا. و من بين المتغيرات الأساسية لتحقيق تنمية شاملة، فإن التنمية الاقتصادية تلعب دورا بالغ الأهمية في إثبات الحقائق السابقة الذكر. و ذلك لما تشتمل عليه من تحسين كل من مهارة و كفاءة قدرة العامل للحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، و تقدم المؤسسات المالية بالإضافة إلى تنظيم السوق المالي و تطوير التكنولوجيا و وسائل الإتصالات

¹ - بوضياف ياسين، مرجع سابق، ص 183-197.

➤ المطلب الثاني: مفهوم الدولة الريعية

يشير مفهوم الريع إلى نوع من النظام الاقتصادي الذي تهيمن فيه صادرات المواد الأولية في الاقتصاد، وذلك على مستوى البنية الاقتصادية للنتائج المحلي الإجمالي، وأيضا على مستوى المالية العامة¹. كما أنه يشهد تداخلات بين الاستعمالات الاقتصادية والسياسية والقانونية، إذ أنه في الأصل مفهوم اقتصادي لكنه يحمل أبعاد سياسية.

استعمل مفهوم الريع، بما يحمله من معان تتعلق بالسلوكات المشينة، كالفساد و تهميش ثقافة العمل و مقاومة التغيير لإظهار أو حتى للتنديد باختلالات النظام الريعي². إذ يعد مفهوم الدولة الريعية واحدا من المفاهيم المركزية في الأدبيات سواء العربية أو الغربية، لنمط العلاقة بين الدولة و المجتمع³.

برز مفهوم الدولة الريعية (Rentier State) منذ ثمانينيات القرن العشرين في عدد من الدراسات العربية لكل من (حازم ببلوي) و (خلدون النقيب) و (محمد جابر الإنصاري)، باعتبارها الدولة التي تعتمد على مورد واحد كمصدر أساسي للدخل القومي⁴. فضلا عن الإسهام البارز للإيراني (حسين مهديوي) في بحثه الموسوم "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية_حالة إيران" و المنشور في سنة 1970. إذ عرف الدولة الريعية على أنها الدولة التي تتلقى على أسس منتظمة قيم ضخمة من الريع الخارجية⁵.

إن الدول التي يغلب عليها الطابع الريعي تتولى عملية إنفاق عائدات الريع أو انفاق جزء منه على فئات المجتمع، من خلال ما يعرف ببرامج الإنفاق العام، وأصبح العقد الاجتماعي في أغلب هذه الدول قائما على احتكار الأنظمة الحاكمة للثروة والسلطة مقابل توفير الوظائف والخدمات (الصحة، التعليم، السكن و التوظيف) للمجتمعات، بشكل مجاني أو شبه مجاني في إطار عملية مقايضة سياسية. بعبارة أخرى تبنت الدول الريعية برامج طموحة للرفاهية الاجتماعية، حيث أصبحت الدولة تلبى جميع حاجات المواطن و تتكفل به من المهد إلى اللحد، و لذلك وصفها البعض بأنها أقرب إلى "دول رصد

¹- خالد منه، "انهيار أسعار النفط و محاولة الإصلاح في الدولة الريعية الجزائر مثلا"، مجلة عمران، مركز البحث في الاقتصاد

التطبيقي من أجل التنمية، ع(18)، قضية(5)، (خريف، 2016)، ص 130.

²- Lisa Enderson, "The State In The Middle East and North Africa", Comparative Politics, vol 20, no.1 (October 1987) P.7.

³- محمد عز العرب، " الدولة الريعية"، ورقة بحثية في المفاهيم و الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، (ماي، 2010)، ص.ص 5-6.

⁴- نفس المرجع، ص.ص 10-11.

⁵- Hossein Mahdavy, « Patterns and problems of economic development in rentier states_ the case of Iran, » in: M.A Cook (ed), Studies In The Economic History of The Middle East- From The Rise of Islam To The Present Day (London, New York Oxford university Press, 1970), P 429.

التخصصات" مقابل "دول الإنتاج". باعتبار أن الأولى تحتاج إلى سياسة مصروفات أكثر مما تحتاج إلى سياسة اقتصادية متكاملة على حد تعبير "جياكومولوشيانى"¹.

• الدولة الريعية والمجتمع:

يربط "حازم ببلاوي"² مفهوم الدولة الريعية عند "مهدي" بالقبلية حيث يرى أن التراث القبلي الطويل المتسم بشراء الولاء والإخلاص تعزز عبر معطيات الدولة التي توزع المنافع والمنح لسكانها، و التي يتم توظيفها في شراء الشرعية من خلال الإنفاق العام بالإضافة إلى الهبات الممنوحة لأغراض كسب الولاء الشخصي.

بالإضافة إلى ذلك يميز (ببلاوي)³ بين الدولة الريعية التي تركز مداخلها على الربوع الخارجية و الشبه ريعية أو غير نفطية التي تركز على القطاع الخدماتي من خلال عملية التوسع البيروقراطي و الاقتصادي التي تتيح فرصا أكثر لحيازة الرضى الشعبي. في موضع آخر ينظر (حازم الببلاوي) إلى الدولة الريعية باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي أي الحالة التي يؤول فيها الربيع الخارجي أو نسبة كبيرة منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام الثروة الريعية على غالبية السكان. و هكذا فإن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من جهة بين القلة والأغلبية، و من جهة أخرى بين خلق الثروة واستخدامها أو توزيعها.

إن الربط بين اصطلاح الدولة الريعية و بين دور الأقلية في توليد الربيع الخارجي، يرجع إلى أن الوضع المتميز لدور هذه القلة يؤدي غالبا إلى أن تصبح الدولة أو الحكومة هي المستفيد المباشر من هذا الربيع الخارجي. فتركيز هذه القوة الاقتصادية في يد عدد محدود لا يلبث أن يؤدي إلى تركيز القوة السياسية فيما في الوقت نفسه، بما يدفع السلطة السياسية إلى الإستيلاء على الربيع الاقتصادي دون تخوف من ردود فعل شديدة من الغالبية التي قد تثور مع مثل هذه الإجراءات. و بالتالي فإن الحكومة تلعب دورا متميزا في الدولة الريعية، و من شأن هذا أن ينعكس في أنماط خاصة بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية.⁴

¹-Look:Giacomoluciani and Tom Moerenhout, "When Can Economies Be Deemed Sustainable?" in: Series Editor Ashraf Mishrif, When Can Economies Be Deemed Sustainable, Center for Middle East and Mediterranean Studies, (London UK, Palgrave Macmillan,2021), P.P 1-9.

²-Hazem Beblawi, "The Rantier State in Arab World", in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (edS),The Rantier State, Nation, State and Integration in The arab world, (London, New York, Groom Helm, Vol 2, 1987), P.P 85-98.

³-Ibid, P.P 85-98.

⁴- محمد عز العرب، مرجع سابق، ص

و في هذا الصدد الذي يندد بريعية المجتمع العربي نعتقد أن قراءة سريعة لأهم الأفكار الخلدونية من خلال المقولتين التاليتين يمكن أن يفي بالغرض المنشود من هذه الدراسة:

المقولة الأولى: يقول (إبن خلدون) في نص مقدمته: " قد تبين أن المعاشات و المكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي من قيم الأعمال الإنسانية، و أعلم أنه إذا فقدت الأعمال و قلت باستخدامها في العمران تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الأمم القليلة السكن كيف يقل الرزق و الكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمم التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا و أشد رفاهية." و يقول في موضع آخر: " في البلاد إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها حتى إن الأنهار و العيون ينقطع جريها في الفقر بما، إن فور العيون إنما يكون بالأنباط و الامتراء الذي هو بالعمل الإنساني، و انظر في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن."¹

لعل أن المقصود من هاته الفكرة الخلدونية أن كلا من الخراب و الخصب هو عمل إنساني، إذ يشير إلى ثبات الطبيعة دون عمل إنساني بالإضافة إلى أن عملية الإنشاء الحضاري و الإستقلال عن الطبيعة، لا يتحقق إلا بوسيلة وحيدة هي العمل و الإنتاج الجماعي (التعاون) الذي يتلخص في توزيع الأعمال للحصول على نتيجة مضاعفة، إذ أن المادة لا تعني شيئا دون تدخل الإنسان ليحولها إلى منتج ذو معاني إجتماعية و إنسانية ، إلا أن القيام بالشروط المجتمعية السابقة (العمل + التعاون) يتطلبان تحقيق شرط أساسي ثالث مهم هو النظام السياسي و هو مضمون المقولة الثانية.

المقولة الثانية : يقول إبن خلدون في ذلك: " إن المجتمع يحتاج إلى سائس و وازع ينظم المجتمعات و يدفع الناس بعضهم بعضا ليصل بنا في ميدان الإنتاج إلى تأكيد بأن الملك لا انتاج له و ليس من المعاش الطبيعي "²

بالجمع بين المقولتين الأولى و الثانية نكون قد توصلنا إلى الأسس الجوهرية الثلاثة المميزة للمجتمع الإنساني و هي العمل و التعاون و النظام السياسي حيث يشكل العمل إلى جانب التعاون القاعدة التحتية للمجتمع في حين يشكل النظام السياسي البنية الفوقية و الإطار الذي يحدد حركة العمل الاجتماعي، و تقوم بين الطرفين علاقة دياكتيكية متبادلة. فبمقدار تفجر و ارتقاء الطاقة الاجتماعية في العمل و التعاون المنتج الخلاق. بقدر ما تتشكل الضغوط و المحددات القوية لتطوير

¹ - صبرينة بونسي، "الدولة الريع و التنمية"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع(28)، (جوان 2011)، ص 1-15.

² - نفس المرجع، ص 1-15.

الشكل السياسي تقديميا، وبما أن الشكل السياسي يتصف بالمحافظة النسبية فإنه يقيد بدوره من إمكانات تطور الطاقة المجتمعية في العمل والتعاون. وبين إطارها السياسي بطرق مختلفة لصالح التقدم أو التخلف والركود تبعا لمختلف الشروط. وبإسقاط المقولتين السابقتين على واقع الدول العربية النفطية وتحديدا واقع الجزائر باعتبارها الحالة التي تهمنا، نجد أن معطيات المقولة الأولى حول الإنتاج والتعاون لم تترسخ بعد ذلك أن الوصف المعروف الذي يطلق على هاته الدول هو الدول غير المنتجة، الدول ذات الاقتصاد الريعي أو الدول الريعية كونها تعتمد في جانب كبير في تلبية احتياجاتها على الريع الخارجية، أي ما يشير إليه ابن خلدون بالمعاش غير الحقيقي. أما المقولة الثانية فهي حاضرة لكن بمعطيات منفردة إن لم نقل خصوصية.

وفي موضع آخر جاء في الفصل الخامس من الكتب الأول المعنون ب (في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض ذلك كله في من الأحوال وفيه مسائل)، أينما يميز بين النشاطات التي تؤدي إلى معاش طبيعي إذ أن "ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعي".¹ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخدمة المحصورة وفقا لمفهومه (الجندي والشرطي والكاتب)². فمسؤولية الحاكم هي اقتطاع من بيت المال ما يلزم ليكفل أرزاقهم عندما يقومون بالأعمال المكلفين بها. فالمعاش الطبيعي مقرون بمجهود" الكسب الذي يستفيد به البشر إنما هو قيم أعمالهم، ولو قدر أحد عطل عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية. وعمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته، و على نسبة ذلك نمو كسبه أو نقصانه".³ ولكن المعاش المقرون بمجهود لا يعطي الجاه، وبالتالي تصبح الزراعة عند ابن خلدون مقرونة بالمدلة ويستشهد بمقولة بعض الأنصار "ما دخلت هذه قوم إلا دخله الذل".⁴ من هنا نرى أن العلاقة بين المجهود والكسب يتنافى مع الجاه المقرون بكثرة المال. ومنه نجد أن جوهر العمل يكمن في استثمار الموارد والإيرادات بطريقة إيجابية لخلق الثروة وتوزيعها العادل. في هذه المقولة يميز (ابن خلدون) بين الدولة الريعية والشبه ريعية ودور السلطة السياسية في احتكار الثروة الريعية وتوزيعها بالإضافة إلى تكلمه حول قيمة العمل وواقعها المنبوذ في الدولة الريعية التي تفضل اللجوء إلى جني الثروة بالطريقة التي تراها أسهل وتكرس التبعية باستعانتها بنماذج لا تتناسب مع بيئة مجتمعها ذلك أن النظام الدولي الجديد وقيم الشراكة المندد بها تخلق علاقات غير متناسقة وتبعية الطرف الأضعف للطرف الأقوى. ومثال ذلك الفواعل الغير دولاتية التي تندد بها قيم الليبرالية

¹ - أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، المقدمة، (بيروت، دار الجيل، 2005) ص 347

² - المرجع نفسه، ص 332.

³ - المرجع نفسه، ص 339.

⁴ - صهرينة يونس، مرجع سابق، ص.ص 1-15.

كوسيط مخفف لحدة الفوضى الصراعية (مفهوم هوبز) والصراع الدولي وتوجيهها إلى فوضى تنافسية تعاونية(مفهوم كانط "السلام الديمقراطي"، جون لوك "الإعتماد المتبادل المعقد"). هذه الأخيرة يمكننا القول عنها أنها توجهت إلى آليات تبعية جديدة لكن الدول النامية و الغنية بالموارد لا تنفك عن التعامل بطريقة مثالية تسمح لهذه الفواعل أن تكون ضاغطة وتظن أن الإستعانة بالشركات متعددة الجنسيات ليست إلا شراكة و خدمة لها. و باعتبار أن المعاش الطبيعي المتمثل في الفلاحة بالنسبة لابن خلدون يجلب المذلة و الشقاء و يستلزم وقت طويل لكسب الجاه. ومنه فإن المعاش الطبيعي المقرون بمجهود يتنافى و القيم السائدة في الدولة الريعية التي تحاول بسط هامش من الثروة للمجتمع مقابل الراحة و تقديم الولاء ما يسمى بشراء السلم الاجتماعي لكن الإشكالية المطروحة تتمحور حول ما مآل هذه الدولة في الأزمات و في عصر نفاذ الكنوز و الدفائن (الموارد الطبيعية) لاستنزافها.

من خلال ما تلخص في علاقة الدولة الريعية بالمجتمع يمكن القول أنه لا يوجد تأثير واحد فقط على واقع مجتمعها، بل تختلف من دولة لأخرى، و من سياق مجتمعي لآخر. فإن كان الاتجاه السائد يشير إلى أن الموارد الطبيعية، و على رأسها النفط، تمثل مصدر نعمة و تؤثر بشكل إيجابي في أوضاع مجتمعها، حيث يزيد الدخل القومي و تصبح هناك فرصة للتنمية و الاستقرار السياسي فإن هذا يرجع لدور الدولة و نوعية المؤسسات الناشطة في هذا المجال. و إن كان العكس من ذلك فذلك يشير إلى ما يعرف في التنظير المتعلق بظاهرة الدولة الريعية "نظرية البحث عن الربح"، "Rent Seeking Theory التي تخص تأثير نوعية المؤسسات السائدة في الدولة على مسار التنمية و على طبيعة العلاقة بين المجتمع و الدولة و يساهم في تحويل وفرة الموارد الطبيعية إلى نقمة و هو ما يتعلق ب "نظرية المرض الهولندي" "Dutch Disease Theory".

• الدولة الريعية و الفساد:

انتقل مفهوم الظاهرة الريعية إلى ارتباطه بطبيعة مؤسساتية، حيث أوضح "سوبرامانيان" و "سالامارتين"¹ أنه في حال جرى التحكم في المؤسسات بشكل جيد، فإنه لا يكون لهذه الأخيرة تأثير سيئ و مباشر في النمو الاقتصادي. و أوضح كل من "مهلوم" "موين" و "تورفيك"² أنه إذا كانت نوعية المؤسسات جيدة (مشجعة على الإنتاج و مستثمرة)، تكون الموارد الطبيعية محفزة للنمو الاقتصادي، أما إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة الأداء، فهذا يسمح بانتشار السلوكيات الريعية السلبية. مثلا وفقا

¹-Xavier Sala.T.Martin and Arvind Subramanian, "AdressingThe Natural Resource Curse: Illustration from Negeria, NBER Working Paper, National Bureau of Economic Research,(Cambridge, June,2003) P.P 4-46.

²-Halvor Mehlum, Karl Moene and RagnerTorvik, « Institutional and The Resource Curse, »Economic journal, Vol.116, no.508 (January,2006), PP1-20.

لما يراه "جياكومولوشيانى"¹، فإن أحد النتائج المهمة للنظرية الريعية يتمثل في أن المجتمع قد اسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى أن من حقه التأثير في السياسة. كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من واجباتها المدنية. هذه الإستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمدخيل النفط الكبيرة المرتكزة مباشرة في يد الدولة. "ما يعني أن هذه الخاصية التي تتميز بها الدولة الريعية تشير إلى تغييب الفواعل الوسيطة بين المطالب الشعبية و السلطة السياسية الأمر الذي يؤدي إلى احتكار الثروة في يد الأقلية الحاكمة و المتلقية للريع دون التوزيع العادل للثروة أو تمويل القطاعات الإنتاجية فضلا عن عدم تلبية الحقوق الوطنية، الأمر الذي يشجع انتشار الفساد المؤسساتي و يساهم في توليد أزمات إقتصادية و معارضة اجتماعية و سياسية يمكن أن تؤول إلى نزاعات داخلية تزعزع استقرار كيان الدولة. و في إطار هذا المفهوم اعتبرت "ليزاندريسون"² أن الدول الموسومة بالريعية تكون عادة دولا تسلطية³، و يرجع هذا إلى الطابع الخارجي للإيرادات النفطية و على هذا الأساس أمكن تفسير الطابع التسلطي لهذه الاقتصاديات بالنظر إلى ما في حيازتها من إمكانات مالية هائلة تمكنها من تمويل مؤسسات قمعية و عدم الإستجابة لمتطلبات الحوكمة الرشيدة.

يمكن تلخيص أثر الموارد المتأتية من الخارج في ثلاث آثار:⁴

- ✓ أثر الضرائب، و هذا في حالة توافر موارد مهمة تمكن الدولة من تخفيف العبء الضريبي، لكن لا تجري في المقابل الإستجابة لطلبات المواطنين استجابة واسعة.
- ✓ أثر النفقات، و يتمثل في ظهور طبقة من المستفيدين من الريع تقوم باضعاف المؤسسات و تقليل الضغط للقيام بالإصلاحات.
- ✓ أما الأثر الثالث و الأخير، فيتمثل في أثر تشكيل المجموعات بحيث يمكن الحكومة أن تمنع نشوء مجموعات إجتماعية مستقلة عن الدولة.

• الدولة الريعية و إشكالية التنمية:

أصبح التنديد باختلالات النظام الريعي أمر ضروري لاعتباره مرد جميع المشاكل التنموية، لما له من آثار سلبية على المستوى الداخلي و الخارجي، حيث أنه في سنة 1995، أوضح كل من "ساكس" و "وارنر"⁵ وجود علاقة سلبية ذات معنى إحصائي بين حصة صادرات المواد الأولية في الناتج المحلي

¹ Giacomo Luciani, « Arab State : Oil Reserves and Transparency », Arab Reform Buletin, Vol 8, No 2, (Carnegie Endowment for International peace, March 2008), P.P 140-173.

² Lisa Enderson, Op.cit, P.8

³-Ibid, P.8.

⁴- Ibid, P 8-10.

⁵- Jeffery Sachs and Andrew Warner, « Natural Resource Abundance and Economic Growth, » NBER Working Paper, national Bureau Of Economic Research, (Cambridge, MA, Decembre 1995), P.39.

الإجمالي أو من حصة الصادرات الإجمالية، ونسبة النمو الاقتصادي، وهذا ما يعرف بلعنة الموارد. و منذ أن نشر هذا المقال المهم، انكب الباحثون على دراسة ظاهرة تحول وفرة الموارد الخام من نعمة إلى نقمة على الاقتصاد. وفي هذا الصدد عدد "غايلفاسون"¹ أربعة تفسيرات لهذه الظاهرة هي: المرض الهولندي، تهميش رأس المال البشري، تهميش رأس المال المادي وتهميش رأس المال الاجتماعي.²

و حسب (روبرت مابرو)³ يمكننا التفريق بين الدول المصدرة للنفط و الدول النامية الأخرى في أن معظم عائدات التصدير (95%) في بعض الأحيان تتدفق مباشرة على الحكومة، و لا تأتي على شكل مرتبات، أو أرباح، أو إيجار أراض لعدد من الفلاحين المزارعين، أو غيرهم من الوكلاء الإقتصاديين في البلدان الزراعية فالدخل الذي تتلقاه الحكومة هو في الأساس ريع البترول. إذ يوضح أن لهذا الأمر دلالات مهمة تتمثل في:

_ الدولة هي المتلقي الأساسية لمداخيل الريع، و لا يسعها إلا إعادة توزيعه على الشعب في شكل هبات، أو توسع التوظيف في القطاع الحكومي/ العام، أو غيرهم من أوجه الإنفاق العامة، أو مخرجات الدولة الرفاهية... الخ أي شراء السلم الاجتماعي بأنماط و أساليب ميزانية إنفاق حكومية التي لها أهمية حاسمة في الإقتصاد النفطي.

_ العلاقة بين الدخل و الجهد الإنتاجي في الإقتصاد النفطي أضعف من غيرها في الإقتصادات الأخرى، لدرجة أن إعادة التوزيع لا ترتبط بالمساهمة الإقتصادية المتلقي.

_ بما أن المواطن له حق المواطنة فإن له حق في العائدات و ثروات و يكون له ميل شديد للمطالبة بها، خاصة في اقتصاد النفط الصحراوي و هنا يشير الى احتكار الثروة في يد الأقلية و منع نشوء مجموعات تطالب بحقوقها الأمر الذي يجعل النظام الديمقراطي في الدول النفطية يميل إلى النظام التسلطي.

_ يرتبط النفط بتناقض الأمد المفضل و نغني به الأهمية التي يولها المجتمع للإنجازات القصيرة الأمد. فارتفاع أسعار النفط يساهم في سيادة فترة من الرفاه و يقدم فرصة للإعداد لتنمية طويلة الأمد.

إضافة إلى ما قدمه الكاتب هناك أمر مهم يسود في خصائص إقتصادات هاته الدول إن طبيعة النظام السائد يسمح الدولة باحتكار مجمل الثروة فتعمل على سد ثغرات الفجوة التنموية و تعمل على

¹- Thorvaldur Gylfason, « Natural Resources and Economic Growth: What is The Connection?, Cesifo Working Paper, Center of Economic studies and Info, Institute for Economic Research, Munich, (August, 2001), PP1-10.

²- يعرف "رأس المال البشري" بأنه مجمل البنى التحتية و المؤسسات التابعة لمجتمع ما: ثقافته و نظامه القانوني و القضائي و الأعراف و التقاليد.

Michael Woolcock, « Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society », Vol 27 no.2 (april 1998), P 151.

³- روبرت مابرو، "النفط و التنمية الاقتصادية آفاق التنمية في الوطن العربي"، دار الطليعة للطباعة و النشر، (بيروت، لبنان 2006). ص 136.

التوسيع في التوظيف الحكومي لتبرير النفقات مما يخلق بطالة مقنعة، بمعنى أن العديد من موظفي الدولة يتقاضون رواتب بالرغم من قلة او انعدام ما يقدمونه من عمل، وهذه الظاهرة الموجودة في نموذج دراستنا الجزائر.¹

➤ المبحث الثاني: جيوسياسة الدولة العربية النفطية

➤ المطلب الأول: خصائص ومميزات الدولة العربية النفطية

الخريطة رقم 01: خريطة دول العالم العربي .



المصدر: <https://support.google.com/legal/answer/3463239?fr>

تتميز المنطقة العربية بموقع يتوسط القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا و أوروبا). ويقع في قلب العالم في أهم المناطق الإستراتيجية ممتدا من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي و من بحر العرب جنوبا حتى تركيا و البحر المتوسط شمالا. تقدر مساحته بحوالي 13.487.814 كلم² أي 1.4 من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية. و حوالي 1/6 من الكرة الأرضية. يقع 22% تقريبا من الوطن العربي في قارة آسيا، و 78% في إفريقيا. و تبلغ السواحل العربية 22828 كلم.²

يقدر عدد سكان المنطقة العربية لسنة 2021 حوالي 437.812.546 مليون نسمة، بنسبة 5.5% من إجمالي سكان العالم.³ تتركز الفئات العمرية في فئة الشباب بأكثر من النصف، ما يعني قوة

¹- نفس المرجع، ص 137.

²- الوطن العربي في: <https://www.alazeera.net>، (2022-05-30)، 10:23.

³- عدد سكان الدول العربية في: <https://andakoo.com>

بشرية يافعة تمثل قوة بشرية. تشكل القوى العاملة في المنطقة العربية حوالي 82.51 مليون بنسبة 28% من سكان المنطقة.

من ناحية الأراضي الزراعية تشكل مساحة الأراضي الخصبة 3.63% من مساحته، 30% من هذه المساحات تقع في حوض النيل، و 44% في اتحاد المغرب العربي، و 22% في الهلال الخصيب، والبقية في شبه الجزيرة العربية.¹

تحتل الدول العربية النفطية مكانة هامة في أسواق الطاقة الدولية فهي تقع في منطقة تترابط فيها الخصائص الاقتصادية والسياسية والأمنية. الأهمية الحالية تتضح من خلال عدة مؤشرات رئيسية من الموقع الإستراتيجي، الموارد الطاقوية، القوة البشرية وما لها من احتياطات نفطية وغازية تساهم بشكل كبير في التجارة الدولية وتجعلها محط أنظار استراتيجيات واستثمارات القوى الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات لتحقيق مصالحهم الحيوية مدفوعة بقيم الشراكة والليبرالية.

تعد الدول العربية التي تحتوي احتياطي معتبر من النفط من أهم الدول المصدرة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAP REGION). وتنقسم عضويتها في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAEPC)² و منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)³. و جامعة الدول العربية.

تحتوي الدول العربية النفطية على موارد إستراتيجية عديدة أهمها الغاز والنفط فحسب إحصائيات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) فإن احتياطي الدول العربية من النفط لعام 2019 قدر بحوالي 715,74 مليار برميل مشكلا ارتفاع طفيفا بنسبة 0,01% مقارنة ب 2018. ويمثل احتياطي الدول العربية في عام 2019 نحو 57,2% من الإحتياطي العالمي البالغ 1252 مليار برميل. بينما شهد

إحتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2019 انخفاضا طفيفا مقارنة بعام 2018 بنسبة 0.023% ليصل إلى 54.4 ترليون متر مكعب، مشكلا نسبة 26.5% من الإحتياطي العالمي.⁴ تنقسم هذه الدول إلى ثلاث فئات من حيث إحتياطي نفطها كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ - مرجع سابق، الوطن العربي في: <https://www.alazeera.net>، (2022-05-30)، 10:23.

² - "أوبك": هي منظمة الدول المصدرة للنفط، منظمة دولية أنشئت في بغداد العراق في سبتمبر 1960 من طرف 5 دول: (إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا) ولاحقا: (قطر، إندونيسيا، ليبيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، غابون، أنغولا، غينيا و الكونغو). مقرها فيينا النمسا، تضم حاليا 13 دولة تعمل على تنسيق السياسات مع الدول الأعضاء و الدول الأخرى لضبط و التأثير في أسعار البترول في السوق الدولية.

³ - "أوابك": هي منظمة إقليمية للأقطار العربية المصدرة للنفط، أسست في جانفي 1968 ببيروت من طرف الكويت ليبيا و السعودية، اختاروا الكويت مقرا لها و تضم 11.

⁴ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، (الكويت، 2020)، ص 1.

دول عربية ذات احتياطي نفط كبير	دول عربية ذات احتياطي نفط متوسط	دول عربية ذات احتياطي نفط قليل
السعودية 267.07	ليبيا 48.30	عمان 4.19 _ مصر 3.15
العراق 148.40	الجزائر 12.20	اليمن 2.67 _ سوريا 2.50
الكويت 101.50	قطر 25.24	السودان 1.50 _ تونس 0.43
الإمارات 97.80	عمان 4.19	البحرين 0.10 _ موريطانيا 0.02

العنوان : تقسيم الدول العربية النفطية حسب احتياطياتها من إجمالي العالم لعام 2019. الوحدة: مليار/برميل

المصدر: بتصريف بالاعتماد على التقرير الإحصائي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) 2020.

• مكانة النفط العربي :

إن موضوع النفط العربي و التجربة النفطية العربية ليس موضوع اقتصادي بحت لما له من أهمية على الصعيد السياسي و الاستراتيجي و الأمني و حتى الدولي باعتبار الذهب الأسود سلعة استراتيجية و موضوع للصراع الدولي و حتى النزاعات الداخلية للدول.

و بما أن توزيع الثروة البترولية في العالم هو توزيع غير متساو نجد أن هناك دول صغيرة ليس لها وزن سياسي أو عسكري ولا تأثير في الساحة الدولية، لكنها تمتلك احتياطا كبيرا من النفط في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا محرومة منه. هذا الواقع جعل من البترول و كيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي و الإستراتيجي لدول العالم الصناعي، و أصبحت المناطق الحيوية كالمشرق الأوسط و شمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن حتى الآن.¹

كما أن هذا المورد الإستراتيجي يحظى بأهمية بالغة في سياسات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الوطن العربي إذ لا يمكن أن تتم بمعزل عن البترول الذي تعتبره مادة استراتيجية لأمتها القومي، و تطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على إقامة سياسة الأحلاف السياسية و إنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول و حماية طرق إمداداته.

¹ - طيبي حمزة، "الثروة النفطية في البلدان العربية و مدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، ع 11، (جامعة المسيلة، الجزائر، 2014)، ص 141.

برز الدور السياسي للبتروول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي_الإسرائيلي، فمن أزمة السويس مرورا بحرب أكتوبر 1973 إلى الحرب العراقية_الإيرانية سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 و العدوان الأخير على العراق سنة 2003 فضلا عن الأوضاع في ليبيا و سوريا. شكل النفط في كل هذه الحروب الهدف الخفي في استراتيجيات الدول الكبرى لتقسيم حقول النفط و الإستفادة من خصوصيات المنطقة من ممرات مائية استراتيجية، ... و غيرها.¹

بالإضافة إلى هذا فإن أهمية النفط الاقتصادية باعتباره مادة أساسية في الصناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و المالي و المصرفي، كما يعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية و مصدر دخل أساسي للدول المنتجة. و يتبع ذلك ما له من أهمية في البلدان العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الأقطار. إضافة إلى كل هذا فإن أهمية النفط العربي تعود إلى:²

- _ أهمية النفط كمصدر للطاقة.

_ أهمية النفط كمادة خام للصناعة البتروكيمياوية.

_ أهمية قطاع النفط كمجال للإستثمارات الأجنبية.

_ أهمية النفط في أنشطة التسويق و النقل و التأمين و الخدمات المختلفة.

و نظرا إلى أن معظم الحقول النفطية الرئيسية تقع في مواقع قريبة من موانئ التصدير فإن تكاليف إنتاج النفط العربي أرخص بكثير من تكاليف انتاجه في مناطق أخرى من العالم. ما يجعل الدول

الإستهلاكية أكثر توجهها نحوه عن طريق عدة آليات أبرزها الشركات البتروولية العالمية

تقوم الدول العربية المنتجة للبتروول بدور بارز و مهم في التأثير على السوق النفطية العالمية من خلال

عضويتها في " منظمة أوبك" بفضل ما تمتلكه من احتياطات نفطية و غازية هائلة، و باستحواذها على

جزء كبير من الإنتاج العالمي. فحسب إحصاءات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) يقدر

احتياطي الدول العربية من النفط الخام لعام 2019 قدر بحوالي 715,74 مليار برميل مشكلا ارتفاع

طفيفا بنسبة 0,01% مقارنة ب 2018. و يمثل نحو 57,2% من الإحتياطي العالمي البالغ 1252 مليار

برميل. أما على صعيد إنتاج النفط الخام فيبلغ إنتاج عام 2019 نحو 24,6 مليون برميل يوميا مشكلا

انخفاضا بنسبة 0,73% مقارنة بعام 2018. و يشكل نحو 28,3% من الإنتاج العالمي. فضلا عن ذلك

¹ - نفس المرجع، ص 141.

² - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، (الكويت، 2012)، ص 1.

تقدر إجمالي صادرات الدول العربية من النفط الخام ب 18171.9 ألف برميل يوميا. أما ما يخص إجمالي صادرات المشتقات النفطية فيقدر ب 4394.6 ألف برميل يوميا.¹ لا يقتصر تأثير الدول العربية على مجريات السوق النفطية العالمية بل يتعدى لكونها مؤثر بفعل تزايد اعتماد الدول المستهلكة للطاقة على نفطها الذي ظهر إلى العيان في مجريات الحرب النفطية في الصراع العربي الإسرائيلي لسنة 1967.

• النفط العربي بين التحرر السياسي و التبعية الجديدة:

باعتبار إشارتنا لأهمية النفط العربي كأداة سياسية و استراتيجية بقدر ما هي إقتصادية و تجارية فإنه يلعب دور بارز في العلاقات الدولية و العلاقات الإقتصادية العالمية فضلا عن مكانته في السوق النفط الدولية. الأمر الذي جعله محط أطماع القوى الكبرى و الإستهلاكية كهدف خفي و معلن حسب الحاجة في استراتيجيات الدول الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات البترولية. فبموجب انعكاسات العولمة الإقتصادية و القيم المصدرة للنظام الدولي الجديد فإن الدول الغنية سواء باحتلالها أو طان العالم الثالث بالقوة، أو بسيطرتها لإستغلال ثروات الدول النامية أو الضعيفة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، تمارس عملية نهب لتزيد من غنى الأغنياء و فقر الضعفاء. تم بهذه الطريقة تعريف "النظام الدولي الجديد" الذي يعتمد أساس على علاقات غير متناسقة و غير متساوية بين ما يسمى بالمركز المسيطر و المحيط المسيطر عليه، دول آخذة و دول مأخوذ منها. دمجت ضمن نظام غير متكافئ و وجدت نفسها تابعة له.²

إن سياسة الإسترضاء نجحت في جذب سياسات الدول النامية و النخب الحاكمة فيما بقيم شراكة إقتصادية و استثمارات يقال عنها تنمية تشير أنها تتعامل مع هذه الدول باستقلاليتها و هي في الغالب علاقات غير متكافئة تقوم على تبعية المحيط للمركز و تندد باستعمار جديد يصل للعمق و يدوم مطولا بأرباح معتبرة للدول الكبرى. و بهذا الصدد يقول الأستاذ "محمد بجاوي" في كتابه "من أجل إقتصاد دولي جديد" أنه في المرحلة الأولى من إنهاء الإستعمار ينتصر الإستقلال الوهي بينما تأخذ سيادة الدولة الحديثة شكل سراب... إن هذا التصور المحدد بعناصره السياسية الذي يستثني الجوانب الإقتصادية مكن من الإعراف للدولة الحديثة بعلامات ظاهرة أو خارجية لسيادتها في الوقت الذي لاتوجد فيه

¹ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، (الكويت، 2020) ص 8-92.

² - د.محمدختاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، (سوريا، دمشق، جرمانا، دار مؤسسة رسلان

للطباعة و النشر و التوزيع، 2010) ص 367.

السلطة في موضع آخر.¹ ما يقصد به من ناحية موضوع دراستنا أن تواجد الإستعمار لفترات طويلة في الدول العربية النفطية الموزعة على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كان في الأساس لما تمتلكه هذه الدول من مميزات وخصائص جيوبوليتيكية كونها. تخدم المصالح الحيوية للدول الاستعمارية و القوى الكبرى. ولعل أن خلال هذه الفترة عملت الدول الإستعمارية على تكريس تبعية مطلقة حتى بعد استقلال هذه الدول. الأمر الذي يؤثر على التنمية في الدول العربية النفطية خاصة وأنها تعتمد بدرجة كبيرة في مداخيلها و اجمالي انتاجها على التجارة الدولية من خلال التركيز على انتاج كبير في قطاع المحروقات و النفط خاصة، ما يندربأن اقتصادياتها ريعية و يجعلها دولا ريعية. وبما أن هذا الوضع استمر في تزايد الاعتماد على مداخيل الربيع النفطي خاصة منذ 1973 فإن السلوكيات الريعية السلبية أصبحت تؤثر بشكل كبير على ولاء وإرادة النخب الحاكمة في التغيير السياسي والإقتصادي الى إنتاج و تحرير، و بناء نموذج اقتصادي يتلاءم مع خصوصيات هذه الدول.

إن الزيادات الكبيرة لأسعار النفط في عامي 1973_1974 لم ينتج عنها تقليص لمؤشرات و آليات "التبعية التقليدية" في مجال المبادلات الخارجية. بل على العكس من ذلك تماما، نتج عنها الإعتماد المتزايد على الصادرات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و في تغذية حصيلة الإيرادات العامة بالإضافة إلى الإعتماد المتزايد على الإستيراد الخارجي لتغذية الكلي للسلع و الخدمات في الاقتصاد الوطني.² وبالرغم من حركات التأميم فإن الشركات البترولية تعد من الفاعلين الأساسيين في الدول النفطية بمفهوم شراكة مدفوعة قسم التنمية ظاهريا و معززة بعقود امتيازات خاصة و مبادئ اقتسام الأرباح التي لا تعد في صالح الدول المضيفة. حيث أن ما تحصل عليه الدول العربية النفطية من عائدات مقابل تصديرها لسلعة البترول في الأسواق الدولية الذي يمثل الربيع النفطي ما فتئ يتناقص بشكل مستمر، بسبب عاملي التضخم و انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي في تجارة النفط. وإذا ما أخذنا في عين الإعتبار أن الربيع يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، و تكرير و تسويق و توزيع) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الربيع يعد ضئيلا جدا. ولعل أن السبب الأول و المباشر في هذا الأمر هو الإمتيازات الممنوحة للشركات البترولية فضلا عن مبادئ اقتسام الأرباح و سيطرتها على أسواق الإستهلاك النهائية، بالإضافة إلى أدوارها المختلفة في التأثير على مسار التنمية سواء بالزيادة أو

¹ - محمد بجاوي، "من أجل نظام اقتصادي جديد"، (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع- بمشاركة اليونسكو 1981)، ص ص

19-18.

² - خيتاوي، مرجع سابق، ص 373.

النقصان. وهذا التآكل في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبتروول بنصيب عادل من هذا، بالرغم من أنها هي التي وافقت على هذه العقود والاستغلالات لافتقارها لليد العاملة المتخصصة و التكنولوجيا فضلا عن تهميش ثقافة العمل و انعدام الإرادة السياسية لحكومات هاته الدول في التأميم الكامل لثرواتها و التخلص من مفهوم الشراكة الزائفة.

➤ المطلب الثاني: الدولة العربية النفطية و الإشكالية التنموية.

يلعب قطاع النفط دورا حيويا في تحريك عملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، لاسيما أن عائداته تشكل العمود الفقري لاقتصادات أغلب البلدان العربية النفطية. كما ساهمت صناعة البتروول في حدوث تحولات إقتصادية و إجتماعية غير مسبوقة في اقتصادات البلدان العربية و بشكل خاص المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة. غير أن القطاع النفطي كصناعة تصديرية تجبر الإقتصاد أن يبقى اقتصادا مفتوحا بمقدار نسبة ما تشكله هذه الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. و هو بالتالي يربط بين اتجاهات النمو في الاقتصاد الوطني و بين اتجاهات الطلب العالمي على النفط.

1. خصائص إقتصادات الدول العربية النفطية:

لا تشبه الدول العربية النفطية في اقتصادياتها باقي الدول النامية، حيث أن الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد، و حجم الاحتياطات النفطية، و مكانة الصناعة النفطية و التجارة الخارجية تشكل عصب التنمية الاقتصادية فيها، حيث حاولت الدراسات النظرية أن تدرس إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية فأنشأت مفهوم الدولة الريعية و يكمن الإختلاف بينها و بين الدول النامية الأخرى في أن معظم عوائد التصدير تتدفق بشكل مباشر إلى الحكومة في شكل ريع نفطي. و حكومة الدولة النفطية تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع في شكل إنفاق حكومي. الأمر الذي جعلها تحتكر المنافسة و تعتمد على نظام الاقتصاد العقيم. فضلا عن سماحها بإنتشار السلوكيات السلبية للريع¹. إذ لا بد أن نلفت الإنتباه إلى أن الظاهرة الريعية في الوطن العربي مترسخة منذ آلاف السنين؛ فقبل و بعد ظهور الإسلام لم يكن المجهود الإنتاجي من الظواهر المحمودة. وكانت مصادر الثروة و لازالت حتى الآن الغنيمة و/ أو التجارة، و كلاهما يستند إلى اقتناص مجهود الغير. و تأكيدا للثقافة التي تنبذ مجهود الغير، نشير إلى ما قاله العلامة ابن خلدون في الموضوع، " العرب أبعد الناس عن الصنائع بينما أمم النصرانية عدوة البحر الرومي أقوم الناس عليها. ذلك لأنهم أعرق في العمران الحضري و أبعد عن

¹ - طيبي حمزة، مرجع سابق، ص 141_142.

البدو وعمرانه.¹ نلاحظ أنه حتفي الوقت الراهن لا تزال السمة الغالبة على العرب هي لجوءها للمعاشات الريعية التي تنبذ ثقافة العمل والمجهود وتتميز بخاصية اللإنتاجية. ونتيجة لذلك شخص "حازم ببلاوي"² أربع خصائص تشترك فيها الدول الريعية في العالم العربي، وهي: الدخل الريعي يمثل الدخل السائد في الاقتصاد؛ يتأتى الربح من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي؛ تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الربح نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة؛ تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للربح الخارجي.

لعل أن الظاهرة التي استدعت انتباه "مهدي" في تطبيقه لمفهوم الدولة الريعية هي أن "الإسهام الأساسي لقطاع النفط يكمن في تمكين حكومات الدول المصدرة للنفط من الإقدام على برامج إنفاق كبيرة دون الحاجة إلى فرض الضرائب، ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخمية، وهو ما تعاني منه الدول النامية الأخرى."³ ما يعني أن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به. فإذا كان هذا الأخير في طريق الإحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة. الأمر الذي يؤثر على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الذي ينعكس سلبا على مكانتها الدولية و أدائها الإنتاجي والتنافسي.

إن مشكلة التنمية في الاقتصادات العربية النفطية وغير النفطية ترتبط بنوعية رأس المال البشري، ووجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة ونظام مصرفي قادرين على دعم عملية التنمية بفعالية فالمشكل يمكن في العجز الكمي في موارد الأيدي العاملة في الاقتصادات النفطية الصحراوية، إضافة إلى العجز النوعي في موارد الأيدي العاملة المتخصصة (المهارات المهنية والإدارية والتقنية). ونلاحظ أن العديد من الدول العربية النفطية مثل العراق والجزائر تعاني من استنزاف رأس المال البشري أو ما يعرف بهجرة الأدمغة. وهذا مفاده أن أسواق العمل العربية لا تتوفر على الحوافز الاقتصادية المناسبة (الرواتب، المكافآت مناصب الشغل... الخ) ويرجع هذا إلى حد كبير إلى هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي المتمركز في قطاع الطاقة والنفط والبيetroكيماويات، والصناعات الثقيلة... الخ فضلا عن عدم استثمار الدولة في تكوين اليد العاملة المتخصصة في هذه المجالات للتخلص من قيود التبعية المدفوعة بقيم الشراكة الدولية مع الدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر المستفيد

¹ - ابن خلدون، مرجع سابق، ص 347.

² - Hazem Beblawi, "The Rentier State In The Arab World", in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, The Rentier State: Nation, State and Integration in the Arab World, (London, New York, Groom Helm, vol 2, 1987) P.P 85-98.

³ - Mhdavy Hossein, OP.CIT, P

من هذه الأوضاع السلبية التي يشار إلى أن لها يد في التخلف و التبعية و النزاعات فضلا عن ولاء نحب المحيط للمركزو هذا بموجب نظرية التبعية¹.

إذا يمكننا القول أن إقتصاديات الدول العربية النفطية في مجملها تتميز بأنها:

_ إقتصاديات ريعية تعتمد في مجملها على مداخيل صادرات نشاط قطاع الطاقة و المحروقات و مشتقاتها و خاصة النفط كمصدر أساسي و ربما وحيد يساهم في لإجمالي الإنتاج المحلي. فحسب تقديرات 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية نتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي و انخفاض الأسعار العالمية للنفط. حيث قدر معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الثابتة ب 1.5 في المائة لسنة 2019 بالمقارنة ب2.2 بالمائة لعام 2018.²

_ طبيعة نظام سياسي مركزي يتلخص دوره في احتكار الثروة و مداخيلها و اعادة توزيعها.

_ اعتمادها على السياسات التراكمية لبسط دولة رفاه مقرونة بإرتفاع أسعار النفط والغاز.

_ تهميش ثقافة العمل بموجب العوامل السيكلوجية للفرد العربي.

_ افتقارها للتكنولوجيا المحلية التي تسمح لها بالتأميم التام لاستقلالها.

_ افتقارها اليد العاملة المتخصصة بالرغم من امتلاكها قوة بشرية هائلة و تغلب فيها الفئة الشابة.

_ عدم استغلالها بمراكز البحث المتخصصة لصنع السياسات الرشيدة و المساهمة في صياغة

استراتيجيات تنموية محكمة، فضلا عن دراسة بدائل و خطط لإنشاء نموذج اقتصادي يتناسب مع

مميزات القوة العربية الكامنة و يتناسب مع خصائصها.

_ اعتمادها على الانفاق الحكومي العام المفرط في توزيع الدخل الريعي على القطاعات غير النفطية و

تمويل مشاريع تنموية ضخمة فضلا عن تقديم الهبات و دفع دخول العمال لتغطية فجوة الآثار

السلبية للريع فضلا عن الإنفاق المفرط في التسلح، ما يسمح بظهور عدة خصائص رئيسية نذكر منها

البطالة المقنعة و شراء السلم الإجتماعي كنوع من حيازة الرضى الذي يمنع تكوين جماعات معارضة او

نزاعات داخلية.

_ التبعية لدول المركز و الدول الإستعمارية بعدم نجاحها في تحقيق الاستقلال السياسي و الاقتصادي

التام و تأثر الدول العربية النفطية بالعولمة و قيم الليبرالية و النظام الرأسمالي فضلا عن الشراكة

المزيفة مع الشركات المتعددة الجنسيات يمكن استبدالها بالاستيلاء. و ذلك لافتقار الدول العربية

نفطية لليد العاملة المتخصصة و التكنولوجيا.

¹ - الأستاذ شيبوط سليمان، مرجع سابق، ص.ص 100-116.

² -التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، "نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019"، ص.ص 1-16.

_ اعتمادها على شراكة دولية ضمن علاقات غير متساوية و غير متناسقة مع الدول المتقدمة التي تعمل بتوجهات واقعية في سبيل تحقيق اهدافها الجيو إستراتيجية. و انعدام فاعلية الشراكة الاقليمية للمنظمات الاقليمية كمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط و منظمة الأوبك. بالرغم من ما لعبه النفط العربي كأداة ضغط على الدول المستهلكة و تأثيره على سوق النفط الدولية انذاك في زمن الحرب العربية الصهيونية.

كل هاته الخصائص مجتمعة تسير إلى خاصية انتشار الفساد السياسي المؤسساتي و الاداري في الدول العربية النفطية لخدمة الولاءات الشخصية و الولاء للخارج. فضلا عن غياب ارادة سياسية محكمة تندد بالتغيير الطارئ و الجذري في النظام الإقتصادية و السياسية لهاته الدول فضلا عن تأمين كل دولة لنفسها محليا من الأزمات الاقتصادية المقرونة بانخفاض أسعار النفط.

2. دور النفط في التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في الدول العربية النفطية:

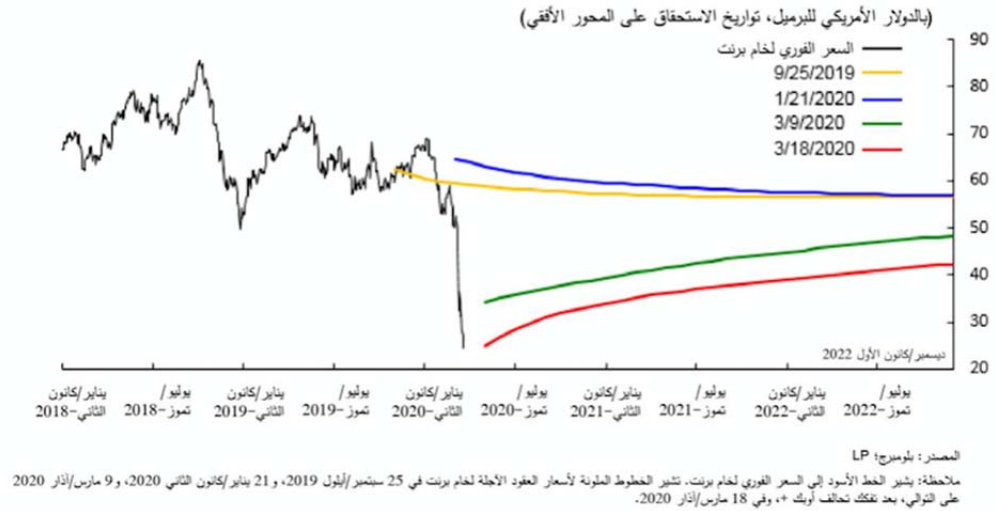
إن علاقة النفط و التنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب، الإيجابية و السلبية. حيث اعتبر عام 1973 نقطة تحول محورية في أسواق النفط خاصة فيما يخص العلاقة بين المنتجين و المستهلكين، مما أدى إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدول المضيفة و الشركات النفطية العالمية. و قد واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 1981. فضلا عن أن ارتفاع أسعار النفط صاحبه ارتفاع في حجم الإنتاج، مما جعل العائدات المالية للدول العربية من تصدير النفط ترتفع بنسب عالية جدا خلال الفترة 1973_1981. مما أدى بهذه الأقطار إلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي و ربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مع الاستثمار في الخارج فضلا عن انعكاس الجهود الإستثمارية و التنموية بارتفاع شديد في تحويلات العاملين و تدفقات التجارة و رؤوس الأموال و التوسع في منح المساعدات و القروض للدول العربية و الدول النامية الأمر الذي أدى إلى تحسن مستويات المعيشة هذا بالإضافة إلى تراكم رأس المال في الخارج نظرا لأن إجمالي المدخرات قد تجاوز نسب الإستثمار. إلا أن سرعة الإزدهار سرعان ما انحسرت خلال فترة الثمانينات و حتى منتصف التسعينات نتيجة الانخفاض الحاد في العائدات النفطية للدول العربية من 202 بليون دولار عام 1981 إلى 103 بليون دولار عام 1990 و من ثم إلى 97.8 بليون دولار عام 1995.¹ فضلا عن الازمة العالمية في الفترة بين منتصف عام 2014 و أوائل عام 2016 حيث كان الإنخفاض بنسبة 70% من بين حيث مثل واحدا من أكبر و أطول الإنخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية. يعود هذا الإنخفاض لأسباب عديدة من بينها عوامل العرض بما فيها

¹-جميل طاهر، "النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص و التحديات"، (بدون دار النشر، 1997)، ص 10.

ازدهار الإنتاج الأمريكي و انحصار المخاوف الجيوسياسية فضلا عن تغير سياسات أوبك و انخفاض إنتاج النفط و من ثم تصديره و انخفاض أسعاره الأمر الذي يؤثر مباشرة في تناقص حصة الدول العربية في سوق النفط الدولية ما نتج عنه آثار العجز و الديون الخارجية . ورغم أن المنطقة العربية سيطرت على سوق النفط العالمية لمدة معتبرة من الزمن إلا أن الإستفادة من النفط فشلت في تحقيق تكامل إقليمي فعال و تنمية إقتصادية شاملة. وتبرز الأزمة الأخيرة المزدوجة لتأثيرات جائحة كورونا على العالم و انهيار أسعار النفط التي أثبتت العجز المزمن لاقتصادات الدول العربية النفطية ضمن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا منذ ديسمبر 2019 نتيجة اقتراح خفض الأسعار من طرف دول منظمة (أوبك) و رفض روسيا ما جعل الدول العربية النفطية أبرزها السعودية ترفع الإنتاج إلى أقصى حد بمعدل 12.3 مليون برميل في يوميا و أعلنت عن خصومات غير مسبوقه لأسعار النفط ب 20% في الأسواق الرئيسية، الأمر الذي سجل هبوطا فوريا في أسعار النفط بنسبة تزيد عن 30% و استمرار الإنخفاض منذ ذلك الحين.¹ و الرسم البياني يمثل السعر الفوري و توقعات أسعار خام برنت.

¹ رايح أرزقيو هانغوين، "التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا و انهيار أسعار النفط" في:

الشكل البياني رقم 01:



العنوان: السعر الفوري و توقعات أسعار خام برنت 2019- 2020

المصدر: البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org>

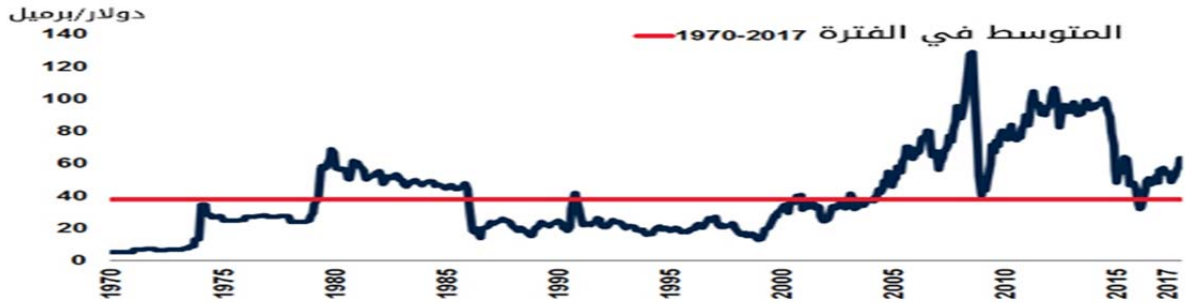
يمكن القول بأن البلدان العربية المصدرة للنفط أنها لا تعيش الرفاه إلا بانعكاسات الأزمات الدولية على أسعار النفط تقريبا كل 25 سنة بضرية حظ. حيث ارتفعت أسعار النفط لأول مرة بعد الحضر العربي عشية حرب 1973، ثم ما لبثت أن انخفضت وارتفعت مرة أخرى في بداية الثمانينات على حرب الخليج الأولى لتتجاوز أربعين دولارا أمريكيا للبرميل، ثم انخفضت حتى وصل سعرها لثمانية دولارات أمريكية، وفي سنة 2007 قارب سعره 100 دولار أمريكي للبرميل، و خلال شهر فيفري من سنة 2008 وصل إلى 104 دولار للبرميل.¹ و اليوم بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية فإن سعر النفط بلغ أشده بسعر 121.08 دولار للبرميل لسنة 2022 فضلا عن جنون الأسعار في العديد من الصادرات.² بمعنى آخر لا أحد يضمن استمرار أسعار النفط على ما هي و بالتالي فإنه من المهم الاستفادة من هذه

¹ -محمود عبد الفضيل، "الوطن العربي بين قرنين"، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،، 2000)، ص 223.

² - [Investing.com](https://sa.investing.com) – أسعار عقود نفط برنت oil-brent-<https://sa.investing.com>

الفرص التاريخية فضلا عن توفير البدائل اللازمة في الدورة الاقتصادية لتجنب الأزمات الاقتصادية. و يمثل الرسم البياني التالي متوسط أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2017.¹

الشكل البياني رقم 02:

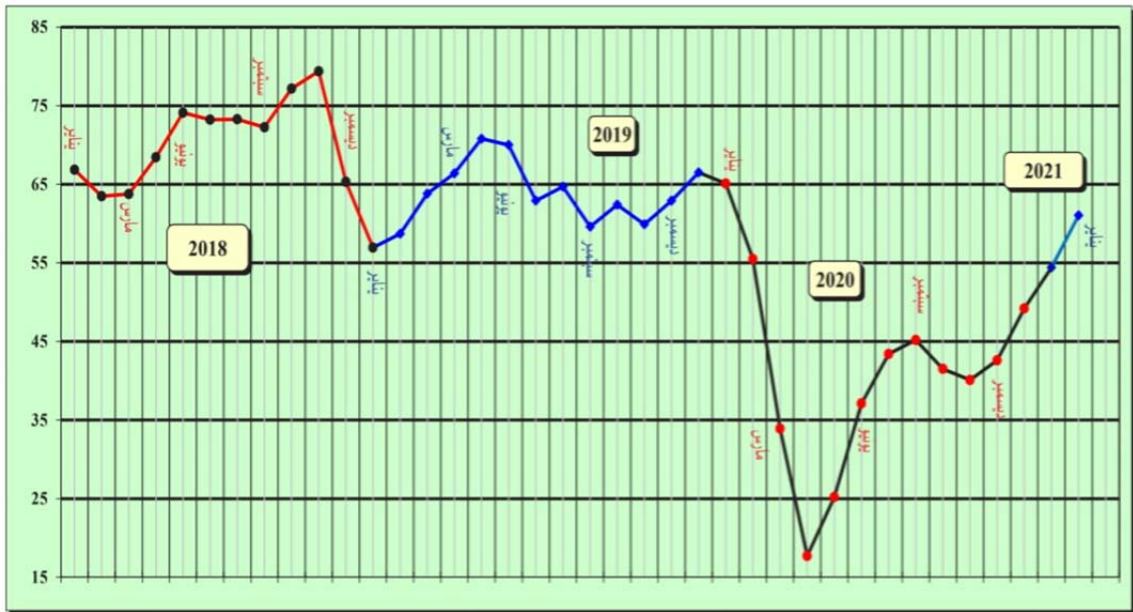


العنوان: أسعار النفط الحقيقية للفترة 1970-2017 الوحدة: دولار/برميل

المصدر: منظمة البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية عدد يناير كانون الثاني 2018.

<https://www.albaankaldawli.org>

الشكل البياني 03:



العنوان: الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك 2018-2021

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لسنة 2020.

¹ - مدونات البنك الدولي، "ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016 و فشل هذا الإنهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي"، في: <https://www.albaankaldawli.org> (2022-05-25)، الساعة 20:45.

ختاما لما سبق نستخلص أن تطور أسعار النفط في فترات معينة قد واكبه تدفقات مالية ضخمة لدى مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط، شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وبالرغم من النواحي الإيجابية الواضحة لتلك العوائد في تحسين المستوى المعيشي لمواطني هذه الدول، إلا أن لهذه الهذ الفوائض أيضا نظرا لحجمها تكلفة سياسية متمثلة في الفساد، إقتصادية تعبر عنها الأزمات الاقتصادية واجتماعية متمثلة في شراء السلم الاجتماعي و البطالة المقنعة و حتى دولية متمثلة في المديونية و التبعية للخارج فضلا عن تراجع أداء الدولة و تأثيراتها في الساحة الدولية و أما عن انعكاسات الأزمات الداخلية التي تولد نزاعات داخلية تغذيها المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذي يندد بخطوة الوضع و وجوب ايقاظ الإدارة السياسية للنخب الحاكمة في هاته الدول للتغيير و الإصلاح السياسي و الاقتصادي¹.

• تداعيات الاقتصاد الريعي في الوطن العربي:

أولا: التداعيات الداخلية:

- ✓ تفشي ثقافة اللامساءلة و اللامحاسبة و مايرافقها من تجذير ثقافة الفساد.
- ✓ يؤدي إلى الفائض الإستهلاكي عن طريق إحتكار الثروة في يد القلة المستفيدة و علاقتها بالنخب الحاكمة.
- ✓ تشكل العجز المزمع في المزمع في الموازين التجارية و إذا استثنينا الريع النفطي سيكون العجز أكبر مما هو عليه.

ثانيا: التداعيات الخارجية:

بمراجعة الأسس الفكرية للنظريات الاقتصادية و تداعياتها على سياسات الاقتصادات العربية نجد أن مفهوم الشراكة مع الدول المتقدمة زائف و لمصلحة الطرف الأقوى و المنافع العائدة للدول الصغرى ضعيفة و محصورة في يد أقلية نافذة في الحكم. و أنه تم ترسيخ التبعية المبررة بالانفتاح على السوق و التجارة الحرة و التفاخر بالنموذج الليبرالي الرأسمالي. فضلا عن أن الطابع الريعي يتلازم مع الانكشاف الخارجي . فبالرغم من صفة (الدولية) التي تنسب إلى العلاقات الدولية، فإنها تتسع لأكثر من مجرد العلاقات بين دولتين أو أكثر فهناك عدد متزايد من الفاعلين السياسيين من غير الدول أو الوحدات السياسية الذين ينفردون بذاتهم المتميزة و المستقلة و يؤثرون على البيئة العالمية و

³- طيبي حمزة، مرجع سابق، ص.ص 139-153

الاقتصاد الدولي ويتفاعلون بصورة متبادلة مع الدول كدولة عظمى أو أكثر من ذلك اعتبارها قوة مؤثرة ضاغطة في التصور العالمي السياسي ، الجيوستراتيجي ، الاقتصادي ، الأمني... وغيره. كالمؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي)، الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات المؤثرة في العالم.¹ ويجدر بالذكر أن من بين هاته الخصوصيات والتداعيات فإن المفهوم الشاسع للدولة الريعية العربية يتضمن الدور العالمي للشركات البترولية وتأثيراتها في صنع القرار السياسي والأهداف التي أسست من أجلها.

لذلك من الخطأ النظر إلى الزيادة في الأسعار كفرائض وأرقام مطلقة لأن الأرقام المطلقة لا تعكس الزيادة الحقيقية وإنما ينبغي أن ينظر إليها من حيث قدرتها الشرائية، فإذا لم تحسن الدول النفطية بإستخدام الفوائض البترولية بتبني استراتيجيات للتنمية تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي و تضمن حقوق الأجيال التالية، تكون قد أهدرت ثرواتها الطبيعية الغير المتجددة لقاء ثراء ظاهري لا يلبث أن يتراجع بتراجع عائدات النفط.

¹ - محمد خيتاوي، مرجع سابق، ص 145.

إستنتاجات الفصل:

- ✓ الدول العربية النفطية تتميز بطبيعة اقتصاد ريعي يعتمد في دخله الإجمالي على ريع الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة.
- ✓ المجتمع العربي يؤول إلى تفضيل الدخل الريعي على العمل المنتج.
- ✓ جدلية العلاقة بين الريع النفطي و النظام السياسي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية.
- ✓ الاقتصاد الريعي يولد لنا دولة ريعية تسيطر فيها السلوكيات السلبية للريع.
- ✓ الاقتصاد الريعي في الدول العربية النفطية معيق للإصلاح السياسي والاقتصادي.
- ✓ العقلية الريعية في الدول العربية النفطية تؤول إلى تفضيل الإبقاء على الوضع القائم لخدمة القلة المستفيدة من الريع.

**الفصل الثاني:
التنمية
الإقتصادية في
الجزائر بين
الفعالية و
الإخفاق.**

➤ الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الفعالية و الإخفاق

إن مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر إكتنفته العديد من المفارقات و التناقضات، التي أثرت على العملية التنموية برمتها. فرغم الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به و الموارد الطبيعية الهائلة و الإمكانيات البشرية الضخمة، رغم ما طرحه من قضايا التخصص و الكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة. وبناء على طبيعة موضوع دراستنا الذي يتناول الجزائر كنموذج فلن نخوض في كل النقاط التفصيلية للمراحل التنموية، لأن الذي يعيننا أكثر هو دراسة تقييمية للخيارات السياسية و الاقتصادية عن طريق تحليل عام يبرز مدى نجاعة أو فشل هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف التنموية.

➤ المبحث الأول: الخيارات التنموية في الجزائر.

شهدت الجزائر منذ 1962 العديد من التغييرات الهيكلية على المستوى الاجتماعي، السياسي و الاقتصادي. و في صلب موضوع دراستنا الذي يتناول إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية و يختص في الجزائر كنموذج. لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياق التاريخي الذي عرفته الجزائر في عقد الستينات و بداية السبعينات، الذي تميز بثقل العلاقات الجزائرية الفرنسية و ماترتب عنه من توتر بين سياستين متناقضتين. الأولى تهدف لتأميم ممتلكاتها و الثانية تهدف للإبقاء على الوضع القائم الذي يخدم أجندة مصالحها خاصة بعد اتفاقيات "إيفيان".

➤ المطلب الأول: التجربة التنموية في ظل الخيار الإشتراكي:

لخص الميثاق الوطني دواعي التوجه نحو الخيار الإشتراكي، حيث جاء في بعض أبعدياته بأن: "التحرير الوطني و التحرير الاجتماعي هما شيئان متلازمان في عصرنا هذا، ذلك أن الرفض الحتمي للإستعمار يفضي حتما إلى رفض للرأسمالية، و عندما يدرك الجماهير أن كلا من الإستعمار و الرأسمالية مرتبطان بتبرير الإمبريالية، و أن أحدهما ما هو إلا انعكاس للآخر، عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتحول إلى وعي إشتراكي".¹

يمكن أن نميز في التجربة التنموية الجزائرية في ظل التوجه الإشتراكي بين ثلاث مراحل:

¹ -جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 76، د ط ، المعهد الوطني التربوي، (الجزائر، 1976)، ص ص (30-31).

1) مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات:

اعتبرت هذه المرحلة حتمية لظروف إستثنائية عاشتها البلاد غداة الإستقلال، حيث شهدت البلاد هجرة جماعية في أوساط المعمرين أحدثت أثرا بالغاً على مختلف المؤسسات التي أضحت بدون مسيرين أو مشرفين عليها، إضافة إلى أن الحكومة الجزائرية في ذلك الظرف لم يكن لها الوقت الكافي الذي يسمح لها بتكوين جهاز إداري يشرف على تسيير وتسيير شؤون هذه المؤسسات الشيء الذي ترك المبادرة للعمال و الفلاحين و بقية المواطنين من تنظيم أنفسهم لتولي تسيير المؤسسات المعطلة و المتوقفة عن العمل والإنتاج.

✓ البنية الاقتصادية: كانت الجزائر في عام 1962 منخرطة في مسار نمو اقتصادي سريع إلى

حد ما، مما أدى إلى نشاط اقتصادي مكثف تميز بخصيتين:

_من ناحية كان نمو حديث و ناجح بعد فترة طويلة جدا من النمو البطيء، استفاد منه الأوروبيون و هامش من السكان المسلمين.

_من ناحية أخرى، كان نمو مصطنع إلى حد كبير مدفوع من طرف الإدارة الفرنسية ولا ينطوي على إنشاء نسيج صناعي معقد، على الأكثر تم البدء في إنشاء بنية تحتية اقتصادية أساسية لتمويل أهداف "إدارة فرنسية" جزائرية. هذه البنية الاستعمارية تم تعزيزها من خلال انعدام المساواة الذي يفصل بين شطري السكان: عدم المساواة في الدخل، و اللامساواة اجتماعية (ثقافية، صحية، إدارية) و اللامساواة في الظروف المعيشية (السكن، البطالة، التأهيل) حيث أدى هذا التجذر الاستعماري في الجزائر إلى تهميش و فقر غالبية السكان. لصالح المصالح الحضرية أو الاستعمارية. كرس المستعمر الاستغلال الممارس على الجزائر في صمت، و سعى إلى اقناع السكان بان الاندماج الكامل معه هو الذي يمكن أن ينقذهم من التخلف.

✓ الأوضاع الجزائرية غداة الإستقلال:¹

ضاعفت جبهة التحرير الوطنية النداءات الموجهة للسكان الأوروبيين طول فترة 1945_1962.

وذلك لإظهار أن حرب التحرير لم تكن ذات أسس عنصرية أو دينية لكنها في الأصل تسعى لتحرر من القمع و الاستغلال الاستعماري. و بهذا الصدد أعلنت جبهة التحرير الوطنية في صحيفة " الجزائر المستقلة" أن جميع سكان الجزائر لهم مكان شرط أن يقبل الأوروبيون أهليتهم كجزائريين. و نتيجة

¹-Denis Clerc,(ancien professeur au centre de formation administrative d'alger), " Economie De L'Algerie", (E) Direction Général de La Fonction Publique, avec La Colaboration scientifique de L'Institut D'Administraion Publique, P.P 45 -47.

لذلك فإن نداء "فرحات عباس" في 17 فيفري 1960، المنشور في جريدة المجاهد لتأكيد هذه الأسس الثورية بقوله: "أن فقط بناء دولة جزائرية يسمح للأوروبيين والمسلمين بالعيش معا ويضمن مستقبل الأجيال القادمة، فحرب الجزائر ليست حرب عرب ضد أوروبيين ولا مسلمين ضد مسيحيين إنما الجزائر تراث للجميع. إذا أن رفض الوطنيين أن يعترفوا بكم كمواطنين لهم الأفضلية. يمكن أن يدلي بأنهم مستعدون أن يعتبروكم إثنيات جزائرية. الجزائر للجزائريين لكل الجزائريين مهما كان أصلهم. في الجمهورية الجزائرية التي سنبنها معا. سيكون هناك مكان للجميع وعمل للجميع. الجزائر الجديدة لا تعرف حدود عنصرية ولا غضب ديني بل تحترم كل القيم والمصالح المشروعة".

مع ذلك لم يتوقف القادة السياسيون لفرنسا عن تبرير الاستعمار على أنه حرب الغرب ضد الشيوعية، ثم عندما أصبح الاستقلال أمراً مفرماً أصبح الهدف المنشود تشجيع التخريب للرحيل. والدليل على ذلك هو الرحيل الجماعي للمستوطنين الأوروبيين من الأغلبية المثقفة والعاملة والمساهمة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي. إذ أنه بعد النداءات الجزائرية (بحوالي ستة أشهر) قرابة مليون شخص غادر الجزائر من بينهم نصف الأطباء الممارسين في الجزائر (1500 من بين 2700)، 2\3 من الأساتذة، 80% من كبار المسؤولين في قطاع الصناعة والزراعة، 60% من الإطارات و 80% إلى 90% من الملاك.

إن ردة الفعل الفورية للعمال الجزائريين سمح بإنقاذ حصاد عام 1962 وتنفيذ الأعمال الأساسية لعام 62_63 هذه هي الطريقة التي زاد بها إنتاج الحبوب بشكل حاد في 61_62 مقارنة بعام 1960_1961 (22 مليون قنطار مقابل 92 مليون في 61_60) ونفس الشيء بالنسبة للحمضيات (378000 طن مقابل 364000 في العام الفائت). من ناحية أخرى انخفض النبيذ بنسبة 17% (13 مليون مقابل 15,65 في عام 1961).

ورغم أن الفلاحين والعمال وعموم المواطنين هم من بادر للملئ الفراغ الناتج عن هجرة المعمرين، إلا أن الحكومة الناشئة لم تكن غائبة كلياً حيث أصدرت بعض القرارات والمراسيم التنظيمية لتأمين أملاك الدولة نذكر منها:¹

_قرارات أكتوبر 1962، التي أعادت الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.

_قرارات 22 مارس 1963، قامت بتحديد الأسس التنظيمية والوظيفية للتسيير الذاتي للعمال والوحدات الإنتاجية والأملاك الشاغرة، القائمة على التسيير المشترك للملكية الجماعية.

¹ - محمد بالراح، "آفاق التنمية في الجزائر"، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، (وهران، الجزائر، 2007)، ص 58.

ومنه فإن سياسة التسيير الذاتي للمؤسسات قامت على جملة من المبادئ نذكر منها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ووضع الثقة في العمال، منحهم حرية إختيار الممثلين، واستقلالية المؤسسات مع العمل على التوازن بين القطاعات الاقتصادية، كما قامت السياسة ذاتها على جملة إجراءات من أجل ضمان السير الحسن لمختلف المؤسسات، كإنشاء مختلف المجالس للعمال وتحديد اللجان وغيرها، إلا أن تظافر جملة عوامل وتفاعلها فيما بينها أدى إلى عدم تبلور هذه التجربة و اكتمالها و نضجها، و من بين هذه العوامل تردد الحكومة آنذاك حيال سياسة التسيير الذاتي حيث لم توضع كل المؤسسات تحت إشراف لجان التسيير الذاتي، إضافة إلى ظهور هرمية سلطة أقوى من مجلس الإدارة لها الصلاحيات التي تسمح بالاعتراض على قرارات المجلس، وكانت نهاية مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات عقب الإطاحة بنظام الرئيس "أحمد بن بلة" (1962_1965) وتولي الرئيس هواري بومدين سدة الحكم.

(2) مرحلة الاقتصاد المخطط (1967-1987)

في هذه المرحلة دخلت الجزائر مرحلة المخططات، أي ما يسمى بالإقتصاد الموجه أو المخطط مركزيا، عرف بالنظام الإشتراكي و الذي يعني الملكية العامة لوسائل الإنتاج و الأراضي، و إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، بالإضافة إلى القيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم، البترولية، و إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و مركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الإستثمارات و تمويلها، و تنظيم إنتاج السلع و الخدمات و بيعها.¹

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969):

يرتكز على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، ما سمح بتخصيص 18.2% من إجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، و القطاع الزراعي نسبة 12.05% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963.²

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

قيام المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية، و الوزارات الوصية بتصوير المشاريع الإستثمارية و اختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط إن الهدف

¹-صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الإستقلال، مداخلة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 2.

²-نفس المرجع، ص 3.

المرجو من ذلك المخطط، كان إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد، كما اتبعت الدولة استراتيجية للزراعة¹.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977):

تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، و خاصة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الميكانيك الكهربائ و الإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الإستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42 سنة 1978، مقابل 30.07 سنة 1969، وتميزت هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للإستثمارات و التنظيم التساهمي².

كانت المخططات السابقة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، و تركز على قطاع المحروقات خاصة بعد التأميم إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، و زيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الإستثمارات. مفادها أن في هذا الخيار التنموي المنتهج عملت الجزائر على استقلاليتها من جهة و على تبعيته للإقتصاد الريعي من جهة أخرى بالتركيز على الإيرادات النفطية كسبيل لتسريع وتيرة النمو و التنمية و الإستقلالية خاصة منذ 1973 بارتفاع أسعار النفط.

(3) مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات:

منذ المخطط الخماسي الأول شرعت القيادة السياسية للبلاد بإدخال تعديلات على مخططاتها التنموية و القيام بإصلاحات تمس بصلب السياسة التنموية، وكان الباعث على هذا مجموعة من الدوافع و العوامل المأثرة تمثلت في:

✓ عوامل دولية: الصدمة النفطية 1986، بنية النظام الدولي و القيود التي فرضتها المديونية

لصندوق النقد الدولي. الثورات العربية.

¹- نفس المرجع، ص 3.

²- نفس المرجع، ص 4.

✓ عوامل سياسية: كالتغير النوعي في السلطة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، أينما ظهرت معالم المعارضة نتيجة لإحتكار القلة للثروة و بيان عجز الدولة الريفية بتأثير الصدمة النفطية.

✓ عوامل اقتصادية: كزيادة عبء المديونية، ضعف الإستثمار الوطني، تدهور أسعار البترول.
✓ عوامل إجتماعية: كتفاقم البطالة، تعاظم مشكل السكن، ظهور الطبقة الاجتماعية.

تجسدت هذه المرحلة منذ المخطط الخماسي الأول 1980-1984 تضمن تصحيح أخطاء المخططات السابقة، وإتخاذ الإجراءات للحد من التبعية الريفية وتسديد الديون الخارجية فضلا عن الاهتمام بالزراعة (بناء سدود، تحسين طرق الري...) و عدت من أولويات النهوض بالإقتصاد و التوجه نحو تحسين الوضع الاجتماعي تحت شعار " الجزائر من أجل حياة أفضل". بالإضافة إلى، المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي ركز على تحويل المزارع إلى مستثمرات جماعية، العمل على تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 3.4% ، تحسين حالة التشغيل و تحسين وضعية إستهلاك العائلات.¹

إن أهم ما ميز فترة الإصلاحات و إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية هو المرسوم 80-242 المؤرخ في 04-10-1980 الذي يؤكد على ضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية و الإستعمال العقلاني للكفاءات و الموارد المادية، و تسوية الأمور المالية لكل المؤسسات من خلال تصفية ديونها، و تبعا لإجراءات إعادة الهيكلة جاء القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12-03-1988 ليعمل على تجسيد استقلالية المؤسسات بمنحها الشخصية المعنوية و استقلالية الذمة المالية، و حرية إدارة علاقاتها التجارية و اختيار شركائها و نوعية استثماراتها، فتحولت المؤسسات إلى شركات تساهمية مع بقاء ملكيتها للدولة. أفصححت هذه المرحلة عن تغيير الإيديولوجية الاقتصادية للدولة و عن مرحلة انتقالية تبرز انتهاء حقبة الجزائر الإشتراكية.² بإخفاق إجرائي لهذا الأخير أبرز أن الصلابة الخارجية تعبر عن هشاشة داخلية ما لبثت أن تظهر للعلن فور اصطدامها بواقع الدولة الريفية في 1986. و سواد العقلية الريفية التي أشار إليها "حازم الببلاوي" في ظهور جماعات تطالب بهامش الحقوق الريفية التي اعتادت عليها ما ولد أزمة شرعية سياسية بانتفاضة شعبية عنيفة في أكتوبر 1988.

ورغم أن القيادة السياسية كانت تجري تقييمات على مخططاتها التنموية إلا أن هذه التقييمات لم تكن تمس الخلل الأساسي في استراتيجية التنمية و هو ما سماه "الإيراني مهدوي" بالعمى

¹-نور الدين رواينية، "إشكالية التنمية في الدول العربية دراسة في الفكر التنموي لمالك بن نبي-الجزائر أنموذجا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم إجتماع التنمية، (جامعة محمد خيضر-بسكرة-، كلية العلوم الإنسانية، 2014-2015)، ص 168.

²-نفس المرجع، ص 169.

الريعي الذي جعل من السياسة النفطية و سياسات الصناعات الثقيلة بالإضافة للتجارة الخارجية، بمثابة إستراتيجية الدولة المثالية.

➤ **المطلب الثاني: تجربة إقتصاد السوق بين الواقع و التطبيق**

إن بروز إختلالات الخيار الإشتراكي ساهم في تنامي أزمة إقتصادية أدت إلى خلق أزمة مشروعية سياسية بأحداث 5 أكتوبر 1988 ، و إثبات تحول الجزائر من مظاهر إقتصاد ريعي إلى دولة ريعية بموجب تداعيات انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بتأثيرات سلبية، فضلا عن المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الجزائر و أصبحت تعيق كل المبادرات التنموية بالإضافة إلى انعكاسات تفاعلات النظام العالمي و تأثيرات العولمة بتصدير النظام الرأسمالي و تنامي موجات الديمقراطية. بدأت معالم التغيير الاقتصادي والسياسي منذ 1988، حيث تم الشروع في ثلاث دفعات من الإصلاحات الاقتصادية 1988، 1991، 1994.

أولا: إصلاحات 1988:

كانت الصدمة النفطية 1986 كافية لإبراز الإختلالات الهيكلية في نظام التخطيط المركزي و أن الإقتصاد كان ريعيا بموجب إنخفاض مداخيل الصادرات إلى 50 ، شررعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإصلاحات الهيكلية، من بينها مايلي:¹

✓ **إستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:** تميزت بوضع تنظيم جديد للقطاع العام (قانون استقلالية المؤسسات رقم 88-01). تخضع هذه المؤسسات لأحكام القانون التجاري الجزائري الصادر في سنة 1975.

✓ **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط:** لتسهيل عملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق و تجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراءات التخطيط اللامركزي، و من ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط بالإستثمارات الإستراتيجية التي تتسم عادة بغياب المردودية المالية، و لذلك فإن الخزينة العامة تتكفل بتمويلها و تتحمل خسائر التسيير. بالإضافة إلى ذلك فهو يرتبط

¹- ليتيم إيمان، زنفويايمان، "تشخيص أعراض المرض الهولندي على الإقتصاديات الريعية: حالة الجزائر 2000-2012"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التجارة الدولية، (قالمة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016-2017)، ص ص 63-66.

- بالإستثمارات اللامركزية التي تتعلق بالمؤسسات العمومية والتي يوفر لها القانون إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية، سواء إنطلاقا من من مواردها الخاصة أو من القروض المصرفية المتفاوض عنها على أسس تجارية.¹
- ✓ **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:** بموجب نصوص 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، حيث تم تقسيمه وتخصيصه (حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل. تم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي. هذا القانون عمل على أساس وضع حد للقطاع الزراعي الإشتراكي.
- ✓ **في حين أن القانون العقاري ل 1990 منح الأفضلية للتنازل عن الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها.** كما حدد حرية المعاملات على الأراضي الزراعية، و بالإضافة إلى ذلك قررت الحكومة في إطار إصلاحات الدفعة الأولى إعادة تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية و التنمية الريفية (BADR) لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص.
- ✓ **منح أهمية أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:** حسب نصوص جويلية 1988، فإن سقف الإستثمارات المثبتة بقانون أوت 1982، وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون المتعلق بالنقد و القرض رقم 90-10 ل 14 أبريل 1990، يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع و الخدمات في الجزائر.
- ✓ **تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:** فحسب نصوص قانون النقد و القرض المؤرخ في 14-04-1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بموجب نصص قانوني.
- ✓ **وضع تأطير جديد للأسعار:** وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها أستعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات، لكنها اصطدمت بسياسة الدعم المتعلقة بالمنتجات الضرورية. أما القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية

¹- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 6.

- يفرق بين نظامين : الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي. والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسية حقيقية للأسعار).
- ✓ إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 و المنشور رقم 63 المؤرخ في 20-08-1990 بوزارة الاقتصاد.) و عودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الإحتكارات المتحكمة في الإقتصاد الجزائري و غير المؤسسة).
- ✓ إعادة تنظيم التجارة الخارجية: عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990).
- ✓ التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: عن طريق إنعاشها بالأموال الخاصة(الديون).
- ✓ إعادة هيكلة الدين الخارجي: وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين. هذه الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في 1991.

ثانيا: إصلاحات 1991:

بدأت في أبريل 1991 بتوقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها. تضمنت هذه المرحلة ترقية الإستثمارات بموجب قانون أكتوبر 1993. بالإضافة إلى مراجعة القانون التجاري و خاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات بموجب قانون 25 أبريل 1993.¹

الفترة (92-93) عرفت تراجع في الإصلاح نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيلة الصادرات إضافة إلى زيادة مستوى الإستهلاك و الإستثمار الحكومي ناهيك عن هبوط نسبة الإدخار إلى الإستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة قدر ب

¹-ليتييم إيمان، زنفوفي إيمان، مرجع سابق، ص ص 66-67.

10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993.¹

ثالثا: إصلاحات (1994-1995):

جاءت هذه المرحلة نتيجة لأزمة اقتصادية جديدة في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار النفط لسنة 1993 وتضاءلت فرص الحصول على تمويل خارجي ففرضت على الدولة صياغة برنامج شامل لإصلاح الاقتصاد الوطني تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 و ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي بهدف انعاش الإقتصاد الوطني والإستجابة إلى التحول نحو إقتصاد السوق. سعت السلطات لتحقيق هذه الأهداف من خلال:²

- ✓ ضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية لإحتواء الطلب الكلي.
- ✓ تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع.
- ✓ تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى أقل من 50% ثم إلى 45%.
- ✓ تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.17% في أبريل 1994. وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية.
- ✓ إزالة الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور.
- ✓ إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.
- ✓ تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام البنوك.
- ✓ استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى إقتصاد السوق والشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات وإعفاؤها من تسديد الديون للخزينة.
- ✓ إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الإجماعية السلبية.

¹ عبد القادر لحول، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة، ص 19.

² صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 10.

رابعاً: برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995-ماي 1998):

يهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي:¹

- ✓ تحقيق نمو متوسط بنسبة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تخفيض التضخم إلى 10.3%
- ✓ التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة 94-95.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- ✓ الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996.
- ✓ وضع إطار تشريعي للخصوصية.
- ✓ خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995.
- ✓ بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997.
- ✓ تنمية الإيداع الوطني لتمويل الإستثمارات وخلق مناصب شغل.
- ✓ التحكم في نمو النفقات العامة. تشجيع القطاع الإنتاجي.
- ✓ دعم الفئات الأكثر تضرراً من عملية التعديل ذاتها.

ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية:

1. الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

- ✓ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- ✓ تحرير أسعار الفائدة وإعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض.
- ✓ تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل.
- ✓ القضاء على عجز الميزانية وتنمية الإيداع العمومي.
- ✓ التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.

¹-ليتييم إيمان، زنفوفي إيمان، مرجع سابق، ص ص 69-70.

✓ مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية.

2. الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

✓ فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج.

✓ العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير CACEX و صندوق دعم و ترقية الصادرات.

✓ إنشاء سوق مالية لتسهيل عملية الخصخصة.

✓ تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة و لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية.

✓ إصلاح النظام المالي و المصرفي و إدخال منتجات مالية جديدة.

✓ طلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بدأ المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي سنة 1997

نستنتج في إطار تحليلنا لمعطيات بداية التوجه نحو اقتصاد السوق بعد انتهاج الجزائر للنموذج الإشتراكي بموجب ظروف الدولة الناشئة و الموروث الإستعماري بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الدولية. بأن السلطة السياسية في تلك الفترة سمحت بتغلغل الاقتصاد الريعي و تجسده في واقع التنمية الاقتصادية الجزائرية منذ ذلك الحين. حيث تبينت إشكالية التناقض بين النص القانوني والواقع، الأمر الذي أظهر للعيان الأثر البالغ للصدمة النفطية عام 1986 على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية في الجزائر. غير أن الدوافع و العوامل الماثرة التي دفعت بالجزائر إلى الحتمية الرأسمالية من أجل التخفيف من حدة المديونية و عجز الميزانية العامة، ساهمت في خضوع الجزائر إلى شروط و قيود المنظمات الدولية و أهدافها الإستراتيجية التي فرضها صندوق النقد الدولي. حيث أن الجزائر أرغمت على تطبيق كم إصلاحات هائلة لا تتناسب مع الوضع السائد آنذاك خاصة و أنها شهدت ف تلك الفترة تجربة التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي منذ أحداث أكتوبر 1988 . و لا تتناسب مع الإشكال الحاصل في مشروع التنمية الجزائرية. فالإشكالية حتما لم تكن إشكالية تمويل بل أزمة دولة ريعية تسعى لإنعاش إقتصادها و النجاة من هلاك الأزمات السياسية و الاقتصادية عن طريق كم هائل من الإصلاحات القائمة على الإنفاق العام و الدعم المؤسساتي و السلع الإستهلاكية فضلا عن الإعفاء الضريبي و كل هذا من أجل سد ثغرات الإختلالات الهيكلية للنظام الريعي. ولعل أن دور صندوق النقد الدولي في هذه التجربة ركز على تحرير التجارة الخارجية، و بما أن

الجزائر تعتمد في التجارة الخارجية على قطاع المحروقات وخاصة النفط و الغاز، جعلها تستمر في الإعتماد على العوائد النفطية و الريوع الخارجية المتركة في يد القلة الريعية الأمر الذي يجعل منهم يفضلون الإبقاء على الوضع القائم مما أدى إلى اختلال دائم في مشاريع التنمية التي تصطدم دائما بواقع الدولة الريعية. ولعل أن مجمل هاته المتغيرات تساهم في خلق تهديدات لكيان الدولة و إعاقه تقدمها كالإنكشاف الخارجي و إشكالية الأمن الطاقوي وهذا على المستوى الخارجي الإقليمي و الدولي. أما على المستوى المحلي فهو ما سنتعرض إليه في محتوى المبحث الثاني.

➤ المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي و أثره في مسار التنمية في الجزائر.

➤ المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كانت الإرادة المصحوبة بالإستقلال هي القوة الدافعة وراء الخطط الاقتصادية للجمهورية الجزائرية الجديدة بعد الإستقلال. فسياسات الحكومة بدورها كانت تملها في البداية الفلسفة السياسية لمجموعة من المناضلين من أجل الحرية بدرجات متفاوتة من الإلتزام بإيديولوجية إشتراكية، كإيديولوجيا تفضل إقتصاد يحقق الإكتفاء الذاتي ليلي المطالب الأساسية لكافة الشرائح الاجتماعية.

أولت الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، عناية كبيرة بالتنمية الاقتصادية، كسبيل للخروج من التخلف. وعليه فإن الفكرة الأساسية آنذاك مفادها أن الإستقلال الاقتصادي شرط ضروري في إستقلالية الدولة و عماد بناء قوتها. كانت هذه الفكرة تستمد قوتها من التصور البومديني للعلاقات الدولية المتميزة بصراع القوى الكبرى و هيمنة الإستعمار الجديد المبني على تجريد الدول النامية من استقلالها السياسي عن طريق الإستعمار الإقتصادي، إنعكاسات العولمة و تكريس التبعية. حيث سعت الجزائر في هذه الفترة إلى بلورة النظام الإشتراكي و ضبط معاملة الكبرى، بالإنتقال من مرحلة التسيير الذاتي التي فرضتها ظروف الدولة الناشئة و التي استقلت باقتصاد مهدم فضلا عن الموروث الإستعماري الذي لا يزال مؤثرا ليومنا هذا. إلى مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات بتحديد المحاور الكبرى لبناء هذه المرحلة فاعتمدت ثلاث ثورات (ثقافية، زراعية، صناعية). حيث ركزت الثورة الثقافية على إرساء دعائم القيم الثورية في شخصية المواطن الجزائري فضلا عن بناء المكانة الدولية للجزائر في المحافل الدولية من خلال دفع العوامل السيكولوجية و الإيديولوجية. و تحقيقا لهذه الأهداف سعت الثورة الثقافية إلى بعث مشروع التعريب و الاهتمام بقطاع التربية و

التعليم ومحو الأمية ومكافحة الإنحرافات والآفات الاجتماعية. أما فيما يخص الثورة الزراعية جاء في الميثاق بأن " الثورة الزراعية التي جاءت لتضع حد لمظالم تاريخية نتجت عن منكر الإقطاعية و الإستعمار ، تحمل في طياتها كل آمال جماهير الفلاحين وتطلعاتهم"¹ مثلت الثورة الزراعية استراتيجية قائمة على عدة أهداف من بينها الحفاظ على الأراضي الزراعية من التصحر ومن ثم جاء مشروع السد الأخضر. هذه الثورة في مجملها سعت لإسهام القطاع الزراعي في حركة التنمية وصولاً إلى " القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الإستعمار ، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية."² على غرار الثورتين جاءت الثورة الصناعية لتسريع وتيرة التنمية وتمويل المشاريع التنموية لتوسيع النشاط الإنتاجي.

إدراك الرئيس بومدين الذي يتمحور حول ضرورة تحسين عوامل البيئة الخارجية التي كانت تفرضها آليات النظام الرأسمالي العالمي ، دفعه إلى توظيف كل المعطيات المحلية، الجهوية والدولية من أجل صياغة إستراتيجية تنموية من منظور "إقتصاد حرب" يفترض بوجود أعداء خارجيين (إمبريالية، إستعمار،) وأعداء داخليين (الركائز المحلية للإمبريالية) يجب محاربتهم بكافة الوسائل المتاحة.³

وفي هذا الإطار، نلاحظ أن الرئيس بومدين ركز على تعزيز السيادة الوطنية وتأميم قطاع المحروقات على المستوى الخارجي عن طريق سياسة تثمين الموارد الأولية بالدفاع عن أسعارها في السوق الدولية. وعلى المستوى الداخلي بتبني (مخطط فالهيد VALHYD) لتثمين المحروقات الجزائرية الذي يقوم على تعظيم الإنتاج النفطي من أجل الإنتفاع من عائداته في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁴

لعل أن السياسات التنموية في عهد الراحل بومدين ركزت على السياسة النفطية بدرجة كبيرة. إذ أن محاولتنا لتقييم السياسات التنموية في الدولة العربية النفطية "الجزائر"، تركز أيضاً على السياسة النفطية وأثرها على مسار التنمية لاسيما أن مؤشرات الدولة الربعية بدأت تترسخ في الجزائر منذ ذلك الحين . وهذه الأخيرة لا يمكن أن تتم بمعزل عن اعتماد الجزائر إجراءات سياسة تنصل

¹-جبهة التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 106.

²-المرجع نفسه، ص 108.

³-رشيد قداش، " السياسة النفطية خلال الفترة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 1998_1999)، ص 18.

⁴-المرجع نفسه، ص 18.

بسيادة الدولة من جهة ومعادية للإستعمار من جهة أخرى. و عليه، فإن التجربة الجزائرية في انتزاع استقلالها من الإستعمار الفرنسي أعطت عدة قضايا مضامين حقيقية في صياغة سياسة تنموية بشكل عام وأخرى نفطية بشكل خاص. من أبرز الخلفيات أو القضايا السياسية التي ارتكزت عليها هذه التجربة نذكر بصفة مختصرة:

- ✓ مبدأ التأميم: كتأميم المناجم سنة 1966، و تأميم المصارف سنة 1976، فضلا عن تأميم المحروقات سنة 1971.
- ✓ مبدأ السيادة.
- ✓ مبدأ معاداة الإستعمار.

هذه السياسات التنموية نفسها تطورت استجابة لتوليفة عوامل أخرى. تتضمن ضعف القوى العاملة من ناحية التخصص والكفاءة و هوس مبكر بالمشاريع التنموية المبكرة على حساب فرض قيود على المستهلكين. فضلا عن ارتفاع الأسعار، البطالة المتصاعدة، النمو السكاني والإستياء الشعبي و المديونية الخارجية. الأمر الذي جعل من السلطة السياسية لاحقا بقيادة الرئيس " الشاذلي بن جديد" تدرك أن تحرير الاقتصاد و البنية السياسية و الإجتماعية أمر لا مفر منه . حيث أنه في الفترة ما بعد الإستقلال استمرت الدولة في التركيز على سياسات استثمار واسع في مجال الصناعات الثقيلة كمصانع الحديد و الصلب و مصافي النفط التي شهدت فترة بداية الثمانينات. حيث احتفظت الدولة بدورها الراجح في الاقتصاد عن طريق الشركات الإستراتيجية الكبرى كالشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، التجهيز، و تسويق المحروقات "سوناطراك"، التي أسست في 1963 و قسمت في 1980 إلى 13 فرع متخصص.

النظام الإقتصادي الذي قام بتوجيه العوائد المالية للمحروقات نحو تمويل التنمية الوطنية، و استمر في تجاهل القطاعات التي تحتوي قوى عمالية كبرى كالزراعة و التصنيع خلق أزمة بطالة حادة و نقص غير مسبوق في المخزون الغذائي. و عليه فإن الصدمة النفطية لعام 1986 غير المسبوقة أفقدت الدولة قدرتها على ضمان الخدمات التي كانت تمنحها للمواطنين بسخاء¹، و أرغمت الحكومة على إعادة التفكير في اعتمادها على السياسات النفطية و قررت أن تولي اهتمام أكثر بالقطاع الزراعي و القطاعات الإنتاجية الأخرى.

¹ - الأستاذ علي لراي، "الاقتصاد الريعي كعميق للإصلاح السياسي"، مداخلة، ص 6.

أكتوبر الأسود أو ما يسمى انتفاضة الخبز لعام 1988، كانت بمثابة الحدث المحوري لإشكالية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر. حيث أبرزت هذه الفترة تداعيات نظام تسلطي ودولة ريعية على الاستقرار السياسي للدولة . بتنامي مطالب الشرائح الإجتماعية التي اعتادت على الرعاية الريعية والتي خلقت أزمة مشروعية. و جعلت من السلطة السياسية تخوض في تجربة تنمية جديدة مبنية على مآزق بنيوي نظامي عاجز عن تحقيق أبسط المطالب الاجتماعية وغارق في المديونية.

هذه العوامل فرضت على الجزائر الخوض في تجربة انتقالية ديمقراطية رأسمالية بشعار "الجزائر من أجل حياة أفضل" خاصة منذ انتخابات 1991. مجمل التحولات الحاصلة بتفاعل العوامل السياسية، الإقتصادية والدولية أبرزت التناقض الحاصل بين النص القانوني والواقع.¹ حيث أن معطيات الدولة الريعية في الجزائر المرتبطة حالت إلى واقع غير ديمقراطي ، بالإضافة أن أزمة المديونية فرضت على الجزائر الإلتزام بعدة برامج إصلاحية سرعان ما أصبحت تركز على تحرير التجارة الخارجية وتململ القطاعات المنتجة. وبما أن هذا القطاع في الجزائر يركز على صادرات المحروقات والنفطية خاصة، أنتجت اقتصاد عقيم ريعي قائم على تمويل المشاريع التنموية من خلال عوائد ريعية تخدم الفئات الريعية.

إن معطيات الدولة الريعية في خضم التجربة التنموية الجزائرية أثرت سلبا على مسار التنمية في إطار جدلية العلاقة بين السلطة السياسية، المجتمع والنفط. حيث تبين أن السلطة توزع جزء من الريع على المجتمع من خلال خدمات مجانية وأجور مدفوعة بالإضافة إلى إعفاء ضريبي وسياسات دعم مؤسساتي بتقسيم سياسة الإنفاق العام بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير. تتأثر هذه السياسات بتذبذب أسعار النفط تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتفتح المجال لخلق أزمة سياسية تندد باختلالات النظام الريع. تسارع السلطات إلى الخوض في إصلاحات اقتصادية وسياسية دون إحداث القطيعة مع النظام الريع السائد وتعبر شكليا عن الإرادة في التغيير وسرعان ما ترتفع أسعار النفط تباشر تمويل المشاريع التنموية بمبالغ ضخمة تجذب الإذعان الشعبي وهو الحال الذي كانت ولا زالت عليه الأوضاع في الجزائر. الأمر الذي فتح المجال للإنتشار الفساد السياسي، المؤسساتي والإداري. وهذا الأخير تعبر عنه مجمل الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

¹ - Francesco Cavatorta, « La Reconfiguration Des Structures De pouvoir En Algérie : Entre le National et L'international », dans : Armand Colin, Revue tiers monde, Cairn Info, n°210, (2012), P P 13-29.

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية إلا أنها تبقى دون التطلعات، صحيح أنها استطاعت إعادة النمو الإيجابي إلا أنها أغفلت العوائق الجذرية للتنمية، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل إقتصاد السوق وتحسين منظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة. ولقد ساعد ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 في توفير ظروف إقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية جديدة في عهد الرئيس الراحل " عبد العزيز بوتفليقة" بمبالغ ضخمة مصدرها عوائد نفطية، ساهمت في اتجاه الحكومة نحو استغلال قطاع المحروقات بشكل واسع، إذ شكلت المحروقات 43 من إجمالي الدخل المحلي وترواحت صادرات المحروقات بين 97% و 99% خلال الفترة 2000-2012، وساهمت الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة بنسبة 67.98% من الإيرادات الحكومية مع عدم الإهتمام بالجباية العادية. ما يعكس خصائص الإقتصاد الريعي والدولة الريعية ويفسر الآثار السلبية الناتجة في 201 أو ما يسمى بالمرض الهولندي.¹ وبما أن العائدات الربع النفطي منذ مطلع الألفية الثالثة سجلت أرقام قياسية (خاصة من 2004 إلى 2008)، اتجهت الدولة نحو تنفيذ برامج إنفاقية واسعة سميت بسياسة الإنعاش الإقتصادي والمستوحاة من النظرية الكينزية.

1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001_2004): تبنته الدولة منذ سنة 2000 باعتمادها سياسة اقتصادية قائمة على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري. خصص له مبلغ 7 مليار دولار، سعت الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة سنوية تقدر ب 5% من أجل تقليص البطالة وذلك بخلق 850 ألف منصب شغل طيلة هذه الفترة، استهدفت الحكومة من خلاله مشاريع الهياكل الكبرى.²
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): خصص له قيمة 150 مليار دولار، استهدف جميع القطاعات خاصة قطاع السكن(مشروع إنشاء ألف وحدة سكني)، القطاع الصحي(إنشاء 17 مستشفى جامعي)، توسيع الإستفادة من الغاز الطبيعي لمليون عائلة، و 400 ألف منزل تستفيد من إيصالها بالكهرباء، 1280 وحدة محلية تستفيد من الماء الصالح للشرب، الإستثمار في الهياكل القاعدية أهمها طريق شرق غرب، السدود، الهياكل البيداغوجية... إلخ.³

¹ - Fatiha TAlahite, « 25 ans de Transformation Post Social en Algérie », dans : Armand Colin, Revue tiers monde, Cairn Info, n°210, (2012), P P 7-12.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، سنة 2000.

³ - صديقي رفيق، "مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، م 07، ع 01، (الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2019)، ص ص 101-114.

3. برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014): جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامجين

السابقين وذلك من حيث طبيعة طبيعة المشاريع والأهداف التي سعت الحكومة لتحقيقها، خصص له مبلغ بقيمة 286 مليار دولار تستهدف قطرين أساسيين:¹

• يتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاي إنجازها (الهياكل القاعدية) بمبلغ 130 مليار دولار.

• تضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

ما يمكننا إستنتاجه من خلال هذه البرامج التوسعية التي تبنتها الحكومة منذ سنة 2000 هو أنها تعكس مدى ارتباط السياسات المالية في الجزائر بسعر نפט فكلما زادت الجباية النفطية كلما توسع و تضخم حجم الإنفاق العمومي.

وفي هذا السياق يرى "عبد الحق العميري" في كتابه "la décennie de la dernière chance" أن سياسة الإنعاش الاقتصادي آلية لمعالجة الأزمة الظرفية الناتجة من الركود الاقتصادي (أزمة 1929، أزمة البنوك 2009) إذ يكون تدخل الدولة بضخ المال العام في البنوك و القيام باستثمارات واسعة لمدة قصيرة من الزمن تتراوح بين سنتين إلى 5 سنوات على الأكثر لتشجيع الطلب على الإستثمار والإستثمار في آن واحد الذي يؤثر على النمو الاقتصادي و بالتالي امتصاص البطالة الناتجة عن أزمة الركود الاقتصادي، غير أن الجزائر انتهجت هذه السياسة خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 الشيء الذي انعكس بالسلب على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بمجرد تقهقر أسعار النفط، كما يتطلب تنفيذ مثل هذه السياسة في الدول ذات إقتصاد ليبرالي وليس في الدول السائرة في طريق النمو التي تعاني من مشاكل هيكلية كنقص فعالية المؤسسات.²

¹ - نفس المرجع، ص ص 101-114.

² - Lamiri Abdelhak, La Décennie de La Dernière Chance, (Alger, Chihab, 2013), P80.

➤ المطلب الثاني: مظاهر الدولة الربعية في الجزائر.

1. طبيعة النظام السياسي:

يعتبر النظام السياسي الجزائري نظام جمهوري ديمقراطي، تأسس بعد الإستقلال عند تأسيس جبهة التحرير الوطنية دولة إشتراكية ثورية. ومرتبة إنتقالية من نظام سياسي مغلق إلى نظام مفتوح. لكن الجزائر اليوم ليست نفسها السابقة. إذ أنها بالفعل انعكاس للعديد من الظروف الصعبة والأزمات السياسية والاقتصادية تعكسها العديد من الأحداث المحورية في تاريخ الدولة الجزائرية كالإنتخابات المحلية لعام 1990، التي أعطت المشروعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في جميع أنحاء البلاد بنسبة 188 مقعد وكانت نذيرا لما سيتبعها بعد عام إلى غاية 1998. أكثر ما عانت منه الدولة الجزائرية هو الاحتكار السلطوي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأربع ولايات وتعديل دستوري سنة 2008 يسمح له بحد لا متناهي من السلطة بالرغم من ظروفه الصحية ما وجه الشكوك إلى عصابة فساد حكومي يسمح للنخب الربعية بتسيير الولاءات الشخصية.

2. البنية الاقتصادية وأسس التنمية في الجزائر:

كدولة ربعية نموذجية، تمر الجزائر بنفس الأزمات التي تواجهها الدول الربعية الأخرى خلال الركود العالمي لأسعار الطاقة. بالإضافة إلى ذلك تتميز باقتصاد تسيطر عليه الدولة موروث من فترة ما بعد الثورة حيث يفتقر القطاع الخاص إلى التوسع والإنتاجية. يبلغ عدد سكان الجزائر 43.449 ألف نسمة في 2019 ونسبة البطالة 9.9 ، لكن القلق السائد أن نصف السكان تحت سن الثلاثين وثلثهم عاطل عن العمل¹. ذلك أن ارتباط التنمية الاقتصادية في الجزائر بقطاع المحروقات، يخلق الحاجة للكفاءة المحلية المتخصصة وليس الأجنبية. يمثل النفط والغاز حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي و 60% من إيرادات الميزانية و 95% من عائدات الصادرات. بين عامي 2011-2015، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسمي من 200 إلى 165 مليار دولار وانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 156 مليار دولار. فتتأثر التنمية الاقتصادية بتراجع أسعار الطاقة بانعكاسات وخيمة على بنية الدولة الجزائرية باعتبار الدور المفرط لتدخل الدولة في الاقتصاد واحتكار القلة للعوائد الربعية. فمثلا أدى تراجع أسعار النفط سنة 2014 إلى ضعف قدرة

¹ - Imad K. Harb, "challenges facing Algeria's future" in: Arab Center Wachington DC,(21 July 2017)

الإنفاق في مجال الإستثمار العمومي و السياسات الإقتصادية و الإجتماعية المتبعة منذ سنة 2001 من خلال:

• عجز الميزان التجاري:

في نهاية 2015 نشرت وزارة المالية بيانات التجارة الخارجية للجزائر مؤكدة بذلك على عجز الميزان التجاري ب 2.251 مليار دولار، في حين كلن الميزان التجاري يشير إلى فائض ب 2.931 مليار دولار، وهو ما يعني فقدان هذا الأخير لما قيمته 5.251 مليار دولار في ظرف شهرين فقط.

• تراجع احتياطي الصرف بالعملة الصعبة:

موازرة مع تراجع سعر الصرف عرفت الإحتياطيات الرسمية للعملة الصعبة تراجعاً كبيراً، حيث انتقل من 194 مليار دولار سنة 2013 إلى 144 مليار دولار سنة 2015، ليتراجع أكثر سنة 2016 إلى حدود 114 مليار دولار.¹

• تراجع مداخيل صندوق الواردات:

سجل تراجع كبير في نسبة تمويله بداية من 2013، أين سجل ما قيمته 2062.23 مليار دج، كنتيجة لزيادة الإنفاق العمومي في البرنامج الخماسي 2009-2014، ن وزيادة دعم الدولة في الجانب الإجتماعي بعد الحراك الاجتماعي سنة 2011، ولقد أدت هذه العوامل إلى تراجع منذ الأشهر الأولى للأزمة أين وصل رصيده إلى 1810.62 مليار دج.²

3. الإنفاق العمومي كآلية لتسيير التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تلجأ الحكومة الجزائرية في تسيير منظومتها الاقتصادية إلى سياسات إنفاق العوائد الخارجية الريعية، و تقسيمها إلى: نفقات تسيير، نفقات تجهير، نفقات على الإستثمارات و الودائع الخارجية، و نفقات على التسليح. كوسيلة لإحتكار الدور الأساسي أو الوحيد في الإقتصاد و القضاء على المنافسة. و سرعان ما تصطدم بالأزمات النفطية تلجأ لسياسات ترشيد النفقات للتغطية على عجز الميزانية العامة مثل سياسات ترشيد النفقات لعام 2015 التي تبنتها الجزائر كحتمية فرضها الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدولة منذ سنة 2014، كمشاهدة لتنشيط القطاعات غير النفطية. فلقد أوصى صندوق النقد الدولي بمواصلة تنفيذ التدابير المتخذة مباشرة بعد الصدمة النفطية، كترشيد النفقات الحكومية، فرض معدلات ضريبية جديدة و مرتفعة، التخلي التدريجي للدعم الإجتماعي المكثف، كما عارض تطبيق آلية التمويل غير التقليدي فنظراً و حسب توقعات

¹ - Rapport de Banque D'Algérie, 2016.

² -Ibid

خبرائه في شأن ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10% مع فقدان استقلالية البنك المركزي، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة بالنظر إلى بيئة الدولة الريفية ولما يسودها من هيمنة خصوصيات اقتصاد ريفي وهشاشته، كذبك ضعف مؤسسات الدولة الريفية وهيمنة الفساد فيها.¹

لقد كان تبني الحكومة لسياسة ترشيد النفقات العمومية حتمية يفرضها الواقع الإقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة منذ 2014، غير أن تبني سياسة الإصدار النقدي دليل غياب العقلانية في رسم سياسة تنموية رشيدة، فماهي إلا وسيلة لمواصلة سياسة التوزيع للمنافع لضمان استمرار النظام الريفي القائم، حيث استمرت الحكومة في دعمها لمواد الإستهلاك الموسع بشكل كبير، فهي خيارات ذات طابع سياسي اديولوجي، أكثر منه إجتماعي واقتصادي في انتظار تحسن سعر المحروقات في السوق الدولية.²

استمر تطور الأزمة المالية والإقتصادية طيلة الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى يومنا هذا مع استمرار تبعية الإقتصاد الجزائري إلى لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 95%، كما عرفت نفس المرحلة تراجع سعر المحروقات بحلول جائحة كوفيد-19 التي مست العالم بأسره والتي أدت بالدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الصحية، الاجتماعية، والإقتصادية للحد من تفشي الوباء، حيث شرعت الحكومة في منح مساعدات مادية لفائدة المتضررين من الأزمة جراء ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الإجراءات الصحية المتبعة مما أسفر عن ركود الحياة الإقتصادية، كما شهدت نفس المرحلة مواصلة الحكومة لسياسة الدعم الموسع لأغلب المواد ذات الإستهلاك الواسع واستنزاف تمويل المخطط الاقتصادي 2014-2019 ما أدى إلى تراجع إحتياط الصرف بالعملة الصعبة من 195 مليار دولار سنة 2013 إلى 44 مليار دولار شهر جويلية 2020.³ فضلا عن أن الإقتصاد الجزائري سنة 2020 عرف أسوأ وضعية له منذ عقود، حيث انعكست الأزمة الصحية العالمية بالسلب جراء تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية نتيجة انكماش الإقتصاد العالمي، أدت هذه الوضعية إلى تراجع نسبة نمو الإنتاج الداخلي الخام من 3.2% سنة 2016 إلى 0.8% سنة 2019 ليحقق نتيجة سلبية سنة 2020 بنسبة (-5.5)، كما سجلت البطالة في نفس العام نسبة قياسية منذ أكثر من عقدين لتصل إلى حدود 14.14%.⁴

¹ - صديقي رفيق، "أزمة الدولة الريفية في الجزائر سنة 2014: من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الإنفاق العمومي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، م14، ع01، (الجزائر، 01-01-2022)، ص ص 313-326.

² - نفس المرجع، ص 322.

³ - Département Fédéral des Affaires étrangères DFAE, Rapport Economique Algérie ,(Aout 2019-Juillet 2020).

⁴ - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2020، في: www.cnes.dz، ص 30.

إستنتاجات الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل، من إستعراض لأهم الخطى التنموية و المشاريع التي حددتها الدولة في سبيل تحقيق تنمية إقتصادية، نستنتج ما يلي:

- ✓ الجزائر تخلط بين مفهوم النمو و التنمية، و تعتقد بأنه بمجرد تحصيل مبالغ ريعية ضخمة و توزيعها بالدعم و الإنفاق الموسع على القطاعات لرفع نسب النمو، أنها بصدد تسيير مشروع تنمية.
- ✓ مجمل التجارب التنموية التي انتهجتها الجزائر كانت حتمية مفروضة على الدولة بموجب واقع معاش و أزمات تتطلب حل. بالإضافة إلى أنها مستوردة و لا تتناسب مع خصوصيات المجتمع الجزائري.
- ✓ يتمثل دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائرية، في سياسة توزيع للعوائد اليعية و سياسة إنفاق عام، سياسة دعم و تمويل لكافة القطاعات و المؤسسات، و سياسة إعفاء ضريبي من أجل سد ثغرات العجز في الميزانية و ضعف الإنتاجية
- ✓ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ولد لنا دولة ريعية، تسود فيها السلوكيات السلبية للريع الأمر الذي يجعل من مشروع الديمقراطية و التنمية يؤول بالسلب على المجتمع، و يزيد من انتشار الفساد.
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية و السياسية ما هي إلا فترة رفاه مؤقتة، حيث يعتبر الاقتصاد اليعي معيق لكلاهما، و يجعل من الدولة أكثر هشاشة و أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية و التي تبين فشل في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ الجزائر في مجمل سياساتها لا تعتمد سياسة تراكم رأس المال الذي يتماشى مع النظام الرأسمالي و الذي يمكنها من التصرف وقت الأزمات. فتلجأ للإقتراض الخارجي لتسديد المديونية في ظل علاقات غير متوازنة تزيد من حدة التبعية الخارجية و تفرض قيود التنمية الجزائرية.

الفصل الثالث:
التنمية
الاقتصادية في
الجزائر بين الفرص
والقيود

➤ المبحث الأول: تحديات و معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

➤ المطلب الأول: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إن عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية ومنها الجزائر تعترضها جملة من العوامل التي تعيقها وتجعلها دون المستوى المطلوب. و الناتجة عن السلوكيات السلبية للدولة الريعية. نحاول أن نوجزها فيما يلي من خلال استنتاجها من مجمل ما تطرقنا إليه في الفصلين السابقين:

لعل أن السبب الأول المعيق لنجاح الإستراتيجيات التنموية في الجزائر هو طبيعة النظام السياسي القائم على المركزية. هذا الإشكال فتح المجال أمام العديد من المعوقات التنموية نذكر منها مايلي:

- انتشار الفساد السياسي وتجذره. إذ أنه حسب مايكل روس فإنه في الدول النفطية لا يمكن لحجم العائدات وحده أن يسبب لعنة النفط فهناك العديد من الدول الأوروبية الديمقراطية تنعم بالسلام وهي أكبر من الدول المنتجة للنفط و الخاضعة لحكم استبدادي تمزقه الصراعات. مصدر إيرادات الدولة مهم أيضا فالحكومات التي تستمد مواردها من المالية من عائدات النفط لا تتمول عبر فرض ضرائب على مواطنيها، بل عبر بيع الأصول التي تملكها الدولة أي عبر الثروة النفطية. هذا يساعد في تفسير كون العديد من الدول النفطية غير ديمقراطية: عندما تتمول الحكومات عبر فرضها ضرائب تصبح أكثر تقييدا من طرف مواطنيها؛ لكن عندما تتمول من عائدات النفط، تصبح أقل عرضة للضغوطات العامة.¹
- انتشار الفساد الإداري و المؤسساتي. حيث تتميز المداخل الريعية بأربع صفات حسب مايكل روس في كتاب نقمة النفط: حجمها، مصدرها، استقرارها، وسريتها. وهذه الصفات المميزة ترتقي أو تسوء تبعا للقوة المتنامية لشركات النفط المملوكة من قبل الدولة.²
- الإنفاق العسكري المفرط، بسبب تنامي التهديدات الأمنية لدول الجوار و انعكاساتها على الجزائر
- غياب فعالية و كفاءة مؤسسات الدولة.
- إقتصاد ريعي عقيم و معيق للإصلاح السياسي و الاقتصادي..
- الإحتكار المفرط و ضعف المنافسة أو بالأحرى انعدامها.

¹ - مايكل روس، "نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على تنمية الأمم"، (منتدى العلاقات العربية و الدولية، ط 1، 2014)، ص 34.

² - نفس المرجع، ص 33.

- نماذج و نظم سياسية و اقتصادية مستوردة لا تتناسب مع الخصوصيات الاجتماعية و السياسية للجزائر.
- مشكل التبعية للتجارة الخارجية.
- ضعف الكفاءة و التخصص التقني.
- تهميش ثقافة العمل و ارتكاز القوى العمالية الجزائرية في الميادين الفنية لكل القطاعات و العمال الأجانب في الميادين التقنية.
- عدم توظيف اسهامات مراكز البحث في صنع السياسات العامة للبلاد.
- ضعف التطور التكنولوجي و التنظيمي.
- سياسة خارجية ثابتة مرادفة للدبلوماسية، و لا تفعل آليات براغماتية كالدبلوماسية الاقتصادية.

➤ المطلب الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- في أغلب الدراسات التي تناولت التحديات التنموية في الدول العربية النفطية نجد أنها تركز على الجانب الاقتصادي و إهمالها للجانب السياسي و السيكلوجي باعتبار أن العملية التنموية شاملة و معقدة و تتطلب استراتيجيات واسعة و مدروسة بدقة.
- لكن بما أن السياسة و الاقتصاد و جهان لعملة واحدة ، بالإضافة لكون السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية بوسائل أخرى فإن تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر و في الدول العربية النفطية عامة تشمل مايلي¹:
- ✓ الأداء الاقتصادي: حيث يتوقف مستقبل الدول العربية النفطية في العقود القادمة على أدائها الاقتصادي.
 - ✓ العولمة: فإن اندماج الاقتصادات العربية تحت مظلة كتلة إقتصادي قوي "تكاملي اقتصادي عربي" يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.
 - ✓ الإستقلال السياسي: لأن الإستقلال الاقتصادي مرتبط بالإستقلال السياسي.
 - ✓ التخطيط التنموي الاقتصادي: فالدول العربية تتسم بضعف التخطيط التنموي الاقتصادي.
 - ✓ البطالة: وهي من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الدول العربية.

¹ - شيبوط سليمان، مرجع سابق، ص ص 109-110.

- ✓ التراكم الرأسمالي: فهو ركيزة أساسية لعملية التنمية وعكس الإنفاق المبالغ فيه السائد في الدول العربية النفطية.
 - ✓ الإنتاج: فالتنمية لا تتحقق بسبب العلاقة الجدلية بين الإنتاج والتنمية وإعدامها يمكن أن يعزز خلق الحلقة المفرغة للفقير.
 - ✓ البنية الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي.
 - ✓ السياسات الاقتصادية: فيجب على الدول العربية انتهاز سياسات (مالية، نقدية وتجارية) التي تؤهلها للإندماج في الاقتصاد العالمي.
 - ✓ التنمية القطاعية: يجب التشديد على تنمية القطاعات الإستراتيجية والمؤسسات وكذلك التنمية الإقليمية، كل ذلك يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
 - ✓ تكنولوجيا المعلومات: أهمية وضع خطة شاملة للتطوير التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
 - ✓ البحث و التطوير: هما كفيلا يحل المشكلة التي تواجه الدول العربية.
 - ✓ الإدارة الاقتصادية: إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية النفطية تعطي انطبعا واضحا عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكانياتها المتاحة.
 - ✓ الإطار القانوني: حيث أن فلسفة الفكر الاقتصادي في الدول العربية النفطية تتسم بالضعف في تحديد الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم أصول وقواعد السياسة الاقتصادية.
 - ✓ الفكر الاقتصادي المحلي: فمن أسباب التخلف عدم بناء نموذج خاص بالميزات العربية.
- بالإضافة إلى ما ذكرنا أن نحدد تحديات شاملة لعملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية عامة والجزائر خاصة فيما يلي:

1. تحديات سياسية وسيكولوجية: تشمل عدة تحديات نذكر منها
 - ✓ الإرادة السياسية في التغيير لواقع أفضل: تدخل في العوامل السيكولوجية لصناع القرار و مختلف الفئات المكونة للدولة الجزائرية. وتتطلب وقت طويل و صبر أطول. لاستعصاء الحالة الجزائرية.
 - ✓ التحرر من التبعية الخارجية بأنواعها السياسية والاقتصادية والتجارية: حيث يقول الأستاذ محمد بجاوي في كتابه "من أجل إقتصاد دولي جديد": "إن وراء هذا الإصطناع للبنيات القانونية والمؤسسية التي وضعت لإعطاء مظهر للسيادة الوطنية الحديثة تظهر أشكال من التبعية الحقيقية التي تركز على التبعية الاقتصادية المنظمة والمتعارضة مع

المفهوم الحقيقي للسيادة.¹ من خلال هذه المقولة نستطيع الفهم بأن العلاقات المتخطية لحدود الدول في ظل النظام الدولي الجديد الليبرالي يخلق علاقات غير متناسقة و غير متوازنة ترجح إستغلال القوي للضعيف و هو ما تطرقنا إليه في ظل التجربة التنموية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق و علاقتها مع صندوق النقد الدولي.

✓ الإستقلال السياسي و محاربة الفساد: جمعنا بين متغيرين لتأثيرهما المتبادل ذلك أن الإستقلال السياسي لا يمكن أن يكون بمعزل عن محاربة الفساد السياسي و البيروقراطي للتححر من ولاء النخب للخارج و إرساء النزاهة و الشفافية التامة التي تسمح بالتصرف في ممتلكات الدولة بما يكفل النتائج الإيجابية على مشروع التنمية.

✓ توزيع السلطة على الفئات المختصة: هذا الإقتراح كحل للتخفيف من تركيز السلطة و القوة السياسية و مجمل القرارات في يد السلطة المركزية مثلا التوجه نحو نظام برلماني يتميز بتوازي السلطتين التنفيذية و التشريعية و ترجح فعالية المساءلة و الرقابة على أعمالهما.

2. تحديات إقتصادية و تكنولوجية:

✓ تحرير الاقتصاد: أي بالحد من دور الدولة المركزي في الاقتصاد و فتح المجال للقطاع الخاص و التنافسية الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائرية.

✓ التوازن القطاعي: بالتنوع الاقتصادي و تخفيف التبعية لقطاع المحروقات بهدف تنوع مصادر دخل الدولة بما يكفل تخفيف حدة التأثير بالصددمات النفطية.

✓ تشجيع الإنتاج المحلي: فالجزائر تتميز بالعديد من الصناعات الحرف المنتجة و العالمية كالصناعات التقليدية مثلا التي من شأنها الرقي بالواقع الجزائري و المساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة.

3. تحديات إجتماعية و ثقافية: أبرزها القضاء على مشكل البطالة و التبعية و ترسيخ ثقافة العمل المنتج و الوعي بالشأن التنموي الجزائري.

➤ المبحث الثاني: تقييم التنمية الاقتصادية الجزائرية بين التهديدات الإقليمية و التنافس الدولي

تنتهي الجزائر إلى العديد من المناطق الجيوسياسية في العالم (السحل الإفريقي، المنطقة العربية، المغرب العربي، شمال إفريقيا...) جعلت منها آلية لاستقطاب القوى الكبرى و ساحة لتنافس الفواعل الدولية على الموارد.

¹-محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 198.

➤ المطلب الأول: التنمية الاقتصادية الجزائرية في ظل التهديدات الإقليمية

تشكل منطقة الساحل الإفريقي فضاءا للإلتقاء التهديدات الأمنية الإقليمية فنظرا لما تشهده دول هذه المنطقة من أزمات هوية ونزاعات داخلية فإنها أصبحت تشكل مصدر قلق للأمن القومي الجزائري بالإضافة إلى حدودها مع دول المغرب العربي. فتداعيات فشل الدولة في ليبيا، النزاع في مالي، قضية الصحراء الغربية، و النزاع مع المغرب يجعل الجزائر محاصرة بتداعيات تهديدات إقليمية على أمنها الوطني. الأمر الذي يجعل دراسة جدلية العلاقة بين متغير الأمن الوطني و الاقتصاد الريعي واردا جدا.

إن معطيات الدولة الريعية في الجزائر جعلت أداءها الإقليمي في تراجع و أمنها الوطني مهدد، فبموجب أن السياسة الخارجية ماهي إلا انعكاس للسياسة الداخلية بوسائل أخرى فإن اختلالات النظام الريعي من أزمة ديمقراطية و فساد و أزمات إقتصادية تجعل من الجزائر منهكة بحل مشاكلها الداخلية دون إحداث القطيعة مع إشكالية التنمية الاقتصادية. و يجعل أداءها الخارجي محدود في تحقيق المصالح الإستراتيجية للجزائر. هذه الأخيرة أصبحت مقرونة بكم من المشاريع الإستثمارية و دور دبلوماسي غير مريح ما يجعلنا في تأسف من الوضع المتشائم الذي أقحمت الجزائر نفسها فيه بسبب الاقتصاد الريعي. و بالإضافة إلى تداعيات أزمات الجوار على الأمن الإقليمي الجزائري نجد أن التهديدات اللاتماثلية كذلك تشكل الخطر الموشك على زعزعة الاستقرار الوطني كأزمة اللاجئين من إفريقيا، الجريمة المنظمة، المخدرات... وغيرها. هذه التهديدات في مجملها تستلزم على الدولة أن تكون محصنة إقتصاديا و مجتمعا لكي يتفرغ النظام السياسي لأخذ التدابير اللازمة. لذلك يعتبر الحد من تداعيات الإقتصاد الريعي على الإصلاح السياسي و الإقتصادي أول خطوة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسمح للجزائر بإستثمار محددات قوتها الكامنة للتأثير في محيطها الإقليمي و احتواء التهديدات المحيطة بها. و ليس العكس أن تحتوي التهديدات الإقليمية التنمية الاقتصادية في الجزائر..

➤ المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية الجزائرية في ظل التنافس الدولي:

تمثل منطقة الساحل بؤرة جديدة للتوتر في العالم نظرا لما تشهده من توافد إرهابي عليها، كما تعد مصدر قلق لانتشار الفوضى و عبور التهديدات الأمر الذي سمح بالتواجد الأمريكي بدافع أمنها القومي فمن الواضح أن المصالح الأمنية الأمريكية تتعدى أمنها الإقليمي إلى العالم الأمر الذي فتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من 2002 عن طريق مبادرتي الساحل و مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى إنشاء قيادة "أفريكوم" للتعامل الجدي مع التهديدات الأمنية في كافة القارة الإفريقية.

بالإضافة إلى الجانب الأمني العسكري فإن منطقة الساحل تشكل أهمية كبيرة بفعل الإمكانيات النفطية لهذه المنطقة التي تعتبر خزان بالنسبة للولايات كونها من القوى الإستهلاكية الكبرى.¹ بالإضافة إلى الدور الأمريكي في المنطقة نجد الدور الفرنسي في ظل إحياء الإرث الكولونيالي إذ يرتبط دورها الإستراتيجي بدعم لمصالحها الاقتصادية و السياحية و الإستراتيجية و الأمنية. إذ تمثل موريتانيا مخزوننا معتبرا من الحديد ، و تأتي النيجر الرائدة في اليورانيوم ، فضلا عن المخزون الهائل للنفط في كل من (موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد و الجزائر) . أما من الناحية السياسية فنجد أهداف فرنسا في إنشاء مجمعفرانكفوني ثقافي و سياسي يخدم المصالح الفرنسية كمنطقة نفوذ في ظل مواجهة التوسع الأمريكي.

كذلك يجدر بالذكر تعاضم الدور الصيني في ظل الدبلوماسية الاقتصادية و التوجه نحو توطيد العلاقات الاقتصادية في ظل شراكة تنمية لا تمس بالشؤون السياسية لدول المنطقة. باعتبار أن الجزائر تحتل مكانة مهمة في أسواق الطاقة الدولية كونها تحتل المرتبة السابعة بين كبرى الدول المنتجة للغاز و رابع أكبر دولة مصدرة للغاز على مستوى العالم، فضلا عن أن قطاع البترول يشكل نحو 97 من إجمالي عائدات التصدير ، و نحو 60 من ميزانية الدولة. فإن الجزائر تشكل مصدر مهم للطاقة الدولية. لكن بإعتبار أنها دولة ريعية تعتمد في تمويل التنمية على المداخيل الريعية فإن ذلك يشكل لها إنكشافا خارجيا يسمح بتأثير التنافس الدولي على إستقرارها. حيث تلي الجزائر نداء التجارة الخارجية و الإستثمارات مع الدول الكبرى دون أن تقيس درجة تأثير الاقتصاد الريعي على أدائها التنافسي ما يجعلها ضمن علاقات لا متكافئة تجذبها نحو الإستثمار الخارجي في إطار تنموي مزيف يخدم مصالح الطرف الآخر و الفئات الريعية في الجزائر الأمر الذي يساهم في تدهور مستمر للأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية في الجزائر و تنامي الأزمات الاقتصادية و السياسية فيها.

¹-مصطفى بشراوي، "التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي وانعكاساته على الأمن الطاقوي الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، ع13، (الجزائر، ديسمبر 2019)، ص95-114.

إستنتاجات الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في مضمون هذا الفصل نستنتج أن:

- ✓ إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر ليست إشكالية تمويل بل تتعدى إلى أكثر من ذلك. إلى مآزق بنيوي نظامي في تسيير الثروة النفطية و خلق الثروة و توزيعها العادل.
- ✓ أن من أهم الأسباب التي تعيق التنمية الإقتصادية في الجزائر هو مركزية القوة السياسية و القرارات في أعلى هرم السلطة و صلاحياته الواسعة.
- ✓ أن الجزائر تواجه عدة تحديات محورية تشكل الأساس في بناء عماد دولة تستطيع التصدي للأزمات و تحقق الإكتفاء الذاتي لمواطنيها.
- ✓ أن إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر أصبحت مصدر تهديد أمني لكيان الدولة.
- ✓ أن التهديدات الإقليمية تأثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في الجزائر و تعجل إيجاد الحلول للصمود أمامها.
- ✓ التنافس الدولي في المناطق التي تنتمي إليها الجزائر، يستهدفها و لو بعلاقات شراكة لتحقيق المصالح الإستراتيجية للقوى الإستهلاكية الأمر الذي يزيد من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات و التجارة الخارجية.

الخاتمة:

توصلت الدراسة المعنونة ب: " إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية_ الجزائر نموذجاً_ " أن الدول العربية النفطية كليبيا، العراق، وخاصة الجزائر تمثل دولا هامة في سوق الطاقة العالمية، مع الأخذ بعين الإعتبار النفط كمحدد أساسي في طبيعة تفاعلاتها في الساحة الدولية وعلى المستوى الاقتصاد والسياسة المحليين.

الأمر الذي يقودنا إلى تحليل المشكلة البحثية لموضوع الدراسة القائمة على أن الجزائر تمول العديد من المشاريع التنموية بمبالغ ضخمة وآليات معلنة على أنها متعددة ومتنوعة إلا أنها لا تحقق المستوى المطلوب والذي يعبر عن تنمية حقيقية وليس نمونسي مؤقت.

من خلال ما تم التطرق إليه يمكننا إثبات صحة الفرضيات على النحو التالي:

❖ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى القائمة على أن طبيعة النظام السياسي الجزائري يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر. حيث أن طبيعة النظام السياسي الجزائري يحتكر دور مفرط في التدخل الاقتصاد. فمعطيات الدولة الريعية وليدة الاقتصاد الريعي في الجزائر سمحت بتحول نعمة النفط إلى نقمة على إقتصاد الجزائر بسبب إحتكار الدولة للسلطة والقوة السياسية والاقتصادية ونفي المنافسة. فبالرغم من انتهاج الجزائر لعدة تغييرات في الهيكل السياسي والاقتصادي أهمها خيار الإفتتاح الاقتصادي والسياسي إلا أن السلوكيات السلبية للريع جعلت من تجربة الديمقراطية سلبية والتحرر الاقتصادي يخلق مؤسسات مستقلة كمجموعة ريعية تخدم الولاءات وفي نفس الوقت تابعة للدولة. بالإضافة إلى تخيير الخمول والكسل على وظائف الدولة فاقصرت على توزيع الریوع لتمويل التنمية كسياسية إصلاحات تنعش الاقتصاد.

❖ أوضحت الدراسة من خلال التطرق إلى العديد من الإصلاحات منذ الإستقلال أن كلها جاءت نتيجة لظروف حتمية ومعارضة شعبية تطالب بالتغيير للأفضل كأحداث أكتوبر 1988، مظاهرات 2011، والحراك الشعبي ل 2019. فبموجب العقلية الريعية السائدة فإن المعارضة الشعبية تتراجع فور أسكتها بهامش من الرفاه الاجتماعي الذي يساهم في شراء السلم الاجتماعي. وعلى هذا الأساس يمكننا إثبات صحة الفرضية الأولى بأن: "كلما كان التركيز على العوائد الريعية مبالغ فيه وأساس تمويل المشاريع التنموية وتسريع

وتبعتها، أصبحت الدولة أكثر عرضة للأزمات السياسية والاقتصادية بفعل تأثيرها بتذبذب أسعار النفط."

- تصطدم الدولة بمجموعة من المعوقات والتحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية بفعل تأثير بنية النظام الدولي وتفاعلات الوحدات السياسية من قوى إستهلاكية وشركات متعددة الجنسيات. فجيوسياسة الجزائر تجذب إستراتيجيات القوى الكبرى وباعتبار حساسية المنطقة المحيطة بها فإن التنمية الاقتصادية تتأثر بها وتؤثر على أمن الدولة وأدائها. على هذا الأساس، نتمكن من إثبات صحة الفرضية الثالثة القائمة على أن بنية النظام الدولي و تفاعلات الوحدات السياسية فيه تلعب دور الضاغط وتؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر. أن بنية النظام الدولي و تفاعلات الوحدات السياسية فيه تلعب دور الضاغط وتؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

كما توصلت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية:

- ✓ الدول العربية النفطية تتميز بطبيعة اقتصاد ريعي يعتمد في دخله الإجمالي على ريع الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة.
- ✓ المجتمع العربي يؤول إلى تفضيل الدخل الريعي على العمل المنتج.
- ✓ جدلي العلاقة بين الريع النفطي و النظام السياسي يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية.
- ✓ الاقتصاد الريعي يولد لنا دولة ريعية تسيطر فيها السلوكيات السلبية للريع.
- ✓ أن إشكالية التنمية في الجزائر تترسخ في أثر الدولة الريعية على خلق الثروة، إدارتها العقلانية، وتوزيعها العادل.
- ✓ يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر رؤية إستراتيجية محكمة ودقيقة ووعي بالمصلحة القومية للدولة تتضمن التخلص من عى الدولة الريعية.
- ✓ بما أن خصوصية المجتمع الجزائري لم تتناسب وفق النماذج السياسية والاقتصادية المتبناة أو المستوردة فإن بناء نموذج إقتصادي خاص بالبنية الجزائرية و العربية نظرا لما تجمعهم من روابط مشتركة، يعد أمرا ضروريا لإعادة بعث مكانة الجزائر و الشأن العربي ككل.
- ✓ من بوادر التحرر من الآثار السلبية للريع النفطي، هو الوعي الإقليمي العربي بضرورة إنشاء تكامل اقتصادي قائم على استثمار التجارب التنموية الناجحة في الوطن العربي فضلا عن

إصلاح الواقع الاقتصادي مثلا باستثمار العوائد الربعية في التكوين التقني لتحقيق استقلال
تام في قطاعات الموارد الأولية.

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. بن خلدون أبو زيد عبد الرحمان بن محمد ، المقدمة، (بيروت، دار الجيل، 2005).
2. جميل طاهر، "النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص و التحديات"، (بدون دار النشر)، 1997.
3. قريشي مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات و موضوعات، (دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007).
4. مابرو روبرت، النفط و التنمية الاقتصادية آفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر، (بيروت، لبنان 2006)
5. خيتاوي محمد، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، (سوريا، دمشق، جرمانا، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، 2010).
6. بالراح محمد، "آفاق التنمية في الجزائر"، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، (وهران، الجزائر، 2007).
7. حشيش عادل أحمد ، مجدي محمود شهاب: "الاقتصاد الدولي"، (القاهرة، الدار الجامعية للنشر).
8. بجاوي محمد ، "من أجل نظام اقتصادي جديد"، (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع- بمشاركة اليونسكو 1981).
9. حلاوة جمال، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، (الأردن، 2010).
10. عجيمية محمد عبد العزيز و آخرون: التنمية الاقتصادية، (منشورات كلية التجارة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000)

❖ المقالات من المجلات:

11. بوضياف ياسين، "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية"، (الجزائر، جامعة الشلف)، ص.ص 183-197.

12. صديقي أحمد، "النفط ومستقبل تمويل التنمية في الدول العربية"، مجلة الحقيقة، ع 30، (الجزائر، جامعة أدرار).
13. موري سمية، بلحاج فارحي، "أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر_ دراسة مقارنة وقياسية"، مجلة إستراتيجية و تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ع(7)، (جامعة مستغانم، جويلية، 2014).
14. زعباط سامي، "عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها"، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، مجلد(2)، عدد خاص، (أفريل، 2018)، ص.ص 258- 269 .
15. شيبوط سليمان، "إقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية_رؤية مستقبلية_"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، م(2)، ع 20، (جامعة زيان عاشور الجلفة) ص.ص 100-116.
16. طيبي حمزة، "الثروة النفطية في البلدان العربية و مدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، ع 11، (جامعة المسيلة، الجزائر، 2014).
17. صديقي رفيق، "مناخ الدولة الريعية و تناقضات السياسة العامة في الجزائر"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، م 07، ع 01، (الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2019).
18. صديقي رفيق، "أزمة الدولة الريعية في الجزائر سنة 2014: من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الإنفاق العمومي"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، م14، ع01، (الجزائر، 01-01-2022).
19. يونس صبرينة، "الدولة الريع و التنمية"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ع(28)، (جوان 2011)، ص 1-15.

❖ المذكرات و الرسائل الجامعية:

18. رشيد قداش، " السياسة النفطية خلال الفترة و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 1998_1999).

19. لتيتم إيمان، زنفويإيمان، "تشخيص أعراض المرض الهولندي على الإقتصاديات الربعية: حالة الجزائر 2000-2012"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التجارة الدولية، (قلمة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017).

❖ التقارير والدراسات:

20. دروس في التخطيط و التنمية الاقتصادية "، بحث مقدم في: الدورة العربية حول دور النقابات في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، (الجزائر من 2 إلى 21 جوان 1979).

21. خالد منه، "انهيار أسعار النفط و محاولة الإصلاح في الدولة الربعية الجزائر مثالا"، مجلة عمران، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، ع(18)، قضية(5)، (خريف، 2016).

22. محمد عز العرب، " الدولة الربعية"، ورقة بحثية في المفاهيم و الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، (ماي، 2010).

23. جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 76، د ط ، المعهد الوطني التربوي، (الجزائر، 1976).

24. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، (الكويت، 2020).

25. "نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019" في: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020.

26. محمود عبد الفضيل، "الوطن العربي بين قرنين"، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،، 2000).

27. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، سنة 2000.

❖ المواقع الإلكترونية:

28. خريطة دول العالم العربي

في: <https://support.google.com/legal/answer/3463239=fr>:

29. الوطن العربي في: <https://www.alazeera.net>:

30. رابح أرزقي وها نغوين، "التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا و انهيار أسعار

النفط" في: <https://www.albaankaldawli.org>:

31. السعر الفوري وتوقعات أسعار خام برنت 2019-2020 في

<https://www.albaankaldawli.org>:

32. أسعار عقود نפט البرنت في: [Investing.com](https://sa.investing.com/brent-oil)

33. مدونات البنك الدولي، "ثمانية أشكال بيانية تظهر أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-

2016 و فشل هذا الإنهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي"،

في: <https://www.albaankaldawli.org>

34. أسعار النفط للفترة بين 1970-2017، منظمة البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية

عدد يناير كانون الثاني 2018 في: <https://www.albaankaldawli.org>.

❖ المحاضرات و المداخلات:

35. صالح مفتاح، "تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الإستقلال"، مداخلة، قسم العلوم

الاقتصادية ، جامعة بسكرة.

36. الأستاذ علي لراي، "الاقتصاد الريعي كمعيق للإصلاح السياسي"، مداخلة.

37. عبد القادر لحول، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1960-2006" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة.

2/ المراجع باللغة الأجنبية

❖ **Books :**

38. Abdelhak Lamiri, La Décennie de La Dernière Chance, (Alger, Chihab, 2013).

39. N.KUMAR and R.Mittal, **Economic Development and Planing**, , (New Delhi, India, Anmol publications, First edition, 2002).

40. Hossein Mahdavy, « Patterns and problems of economic developpment in rantier states_ the case of Iran, » in: M.A Cook (ed), Studies In The Economic History of The Middle East- From The Rise of Islam To The Present Day (London, New York Oxford university Press,1970).

41. Giacomo luciani and Tom Moerenhout, "When Can Economies Be Deemed Sustainable?" in: Series Editor Ashraf Mishrif, When Can Economies Be Deemed Sustainable, Center for Middle East and Mediterranean Studies, (London UK, Palgrave Macmillan,2021).

42. Hazem Beblawi, "The Rantier State in Arab World", in: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (edS),The Rantier State, Nation, State and

Integration in The arab world, (London, New York, Groom Helm, Vol 2, 1987).

43. Denis Clerc, (ancien professeur au centre de formation administrative d'Alger), "Economie De L'Algerie", (E) Direction Général de La Fonction Publique, avec La Colaboration scientifique de L'Institut D'Administration Publique.

❖ **Periodicals:**

44. Lisa Enderson, "The State In The Middle East and North Africa", Comparative Politics, vol 20, no.1 (October 1987) .
45. Giacomo Luciani, « Arab State : Oil Reserves and Transparancy » , **Arab Reform Buuletin**, Vol 8, No2, (Carnegie Endowment for International peace, March 2008).
46. Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragner Torvik, « Institutional and The Resource Curse, » Economic journal, Vol.116, no.508 (January, 2006).
47. Michael Woolcock, « Social Capital and Economic Devloppment : Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society", Vol 27 no.2 (april 1998).

❖ **Dictionary :**

48. Dictionary of political economy, R.H.M Inglis (New York, The Palgrave Macmillan Press, Vol 3, 1899), Political Economy.

❖ **Reports and studies :**

49. Xavier Sala.T.Martin and Arvind Subramanian, "Adressing The Natural Resource Curse: Illustration from Negeria, NBER Working Paper, National Bereau of Economic Research, (Cambridge, June, 2003)
50. Thorvaldur Gylfason, « Natural Resources and Economic Growth: What is The Connection?, Cesifo Working Paper, Center of Economic studies and Info, Institute for Economic Research, Munich, (August, 2001).
51. Jeffery Sachs and Andrew Warner, « Natural Resource Abundance and Economic Growth, » NBER Working Paper, national Bureau Of Economic Research, (Cambridge, MA, Decembre 1995).
52. Harb Imad, « Challenges Facing Algeria's Future, in: Arab Center WachingtonDC, (21 july 2017).

❖ **Websites :**

53. Francesco Cavatorta, « La Reconfiguration Des Structures De pouvoir En Algérie : Entre le National et L'international », dans : Armand Colin, Revue tiers monde, Cairn Info, n°210, (2012).
54. Fatiha TAlahite, « 25 ans de Transformation Post Social en Algérie » , dans : Armand Colin, Revue tiers monde, Cairn Info, n°210, (2012).

فهرس المحتويات

فهرس الخرائط:

الصفحة	الخريطة
25	الشكل(01): خريطة توضح دول العالم العربي

فهرس الأشكال:

الصفحة	الشكل
36	(01): السعر الفوري و توقعات أسعار خام البرنت 2019-2020
37	(02): أسعار النفط الحقيقية للفترة 1970-2017
37	(03): الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك

فهرس المحتويات:

1	المقدمة
8	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية.
10	المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية.
10	المطلب الأول: مفهوم التنمية و التنمية الاقتصادية.
10	الفرق بين النمو و التنمية
13	مفهوم التنمية الاقتصادية
15	أبعاد التنمية الاقتصادية
16	أهداف التنمية الاقتصادية
17	أساليب التنمية الاقتصادية
18	المطلب الثاني: مفهوم الدولة الريعية
19	الدولة الريعية و المجتمع
22	الدولة الريعية و الفساد
23	الدولة الريعية و إشكالية التنمية
25	المبحث الثاني: جيوسياسة الدولة العربية النفطية
25	المطلب الأول: خصائص الدولة العربية النفطية
27	مكانة النفط العربي
29	النفط العربي بين التحرر السياسي و التبعية الجديدة.
31	المطلب الثاني: الدولة العربية النفطية و الإشكالية التنموية.
31	خصائص اقتصاديات الدول العربية النفطية
34	دور النفط في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

38	تداعيات الاقتصاد الريعي
40	إستنتاجات الفصل
41	الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الفعالية والإخفاق.
42	المبحث الأول: الخيارات التنموية في الجزائر
42	المطلب الأول: التجربة التنموية في ظل الخيار الإشتراكي
43	مرحلة التسيير الذاتي
45	مرحلة الاقتصاد المخطط (1967-1987)
46	مرحلة الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات
48	المطلب الثاني: تجربة إقتصاد السوق بين الواقع و التطبيق
48	إصلاحات 1988
50	إصلاحات 1991
51	إصلاحات 1994-1995
52	المبحث الثاني: النظام السياسي و أثره في مسار التنمية في الجزائر
54	المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
54	المطلب الثاني: مظاهر الدولة الريعية في الجزائر
63	إستنتاجات الفصل
64	الفصل الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر بين الفرص والقيود
65	المبحث الأول: معوقات و تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
65	المطلب الأول: معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
66	المطلب الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في

	الجزائر
68	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية الجزائرية في ظل التهديدات الإقليمية والتنافس الدولي
69	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية الجزائرية في ظل التهديدات الإقليمية
69	المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية الجزائرية في ظل التنافس الدولي
71	إستنتاجات الفصل
73	الخاتمة
77	قائمة المراجع
84	فهرس الخرائط
84	فهرس الأشكال
85	فهرس المحتويات
88	الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية للتنمية الاقتصادية في الدول العربية النفطية عامة والجزائر خاصة. بالإضافة إلى، تحديد الإشكالية التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية من خلال تقييم عام للتجارب التنموية في الجزائر والأسس القائمة عليها بالإضافة إلى مختلف العوامل المؤثرة فيها. لإبراز إن كان مشروع التنمية الاقتصادية في الجزائر على أساس من الصحة.

تركز هذه الدراسة على فكرة أساسية مفادها أن الاقتصاد الريعي في الجزائر يعيق الإصلاح السياسي والاقتصادي ذلك أنه يخلق لنا دولة ريعية ترفض التغيير الهيكلي الكلي من أجل تحقيق التنمية، وتفضل الإبقاء على سياسة إحتكار السلطة المنافسة، و سياسة الإنفاق العام الموسع، يتم من خلالها توزيع هامش من العوائد الريعية على القطاعات المعطلة عن الإنتاج بهدف رفع نسب النمو الاقتصادي.

كما توصلنا إلى أنه في إطار جدلية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والتنمية الاقتصادية في الجزائر أصبحت الجزائر أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية والسياسية داخليا يجعلها أكثر هشاشة تتأثر بمجريات النظام العالمي من تهديدات إقليمية وتنافس دولي. الأمر الذي يندد بهشاشة البنية الاقتصادية العربية الريعية عامة التي أصبحت تشكل تهديد أمني على كيان دولة الجزائر.

Abstract :

This study aims to present a critical analytical view, for the economic development in Oil Arabic States in general by focusing on Algeria as an example. In addition, this study is to identify the problem that hinders the development path, through a general evaluation of the development experiences in Algeria and the foundations based on them; also through the various factors affecting them. All this is to highlight whether the Algerian economic development project is on the basis of soundness or not.

This study focuses on a main idea, that the rentier economy impedes political and economic reform. It creates for us a rentier state that rejects total structural change in order to achieve development. And it prefers to maintain a policy of monopoly on power and competition, and an expanded public spending policy through an unfair distribution of values and a margin of rentier revenues that are distributed on sectors out of production, in order to raise growth rates.

We also found that, in the context of the dialectic relationship between rentier economy and economic development, Algeria has become more vulnerable to internal economic and political crises. It makes it more fragile, negatively affected by the global system. Such as, regional threats and international competition. Which denounced the fragility of the rentier Arabic economic structure, that become a security threat to the entity of the Algerian state.